

مسائل الأصول اللاحقة

في

نظم الشموس الطالعة

نظم العلامة:

محمد مولود بن أحمد الجواد اليعقوبي

المقوفى سنة: 1243 هـ

عقد به التقيح للقرافي

وزاد عليه في بعض المواضع

تحقيق حفيده الشيخ:

محمد الحسن بن أحمد الخريم

أطال الله حياته أمين

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على النبي الكريم

تقديم:

بمناسبة حصولنا على نسخة تامة¹ من نظم جدنا: محمد مولود بن أحمد الجواد لتتقيح القرافي، ونظرا لحاجة طلاب المحظرة إلى هذا النظم، وبالاتماد كذلك على الجزء الكبير من هذا النظم الموجود في شرح المؤلف، فقد بذلنا الجهد لإبراز نسخة كاملة مقابلة ومنقحة على النسختين.

أما النسخة الأولى الكاملة فتتضمن نص النظم؛ وهي بخط جميل وواضح كتبها للناظم تلميذه: محمد بن المصطفى بن الجار، ويبدو أنها هي نسخة التبييض، وقد حرص الناظم على أن يضبط بالقلم الكثير من الكلمات التي قد تُشكل قراءتها على الوجه الصحيح، أو التي يكون في بنيتها الصرفية أو إعرابها خفاء، كما أنه علّق على العديد من المواضع بهوامش مختصرة لزيادة الإيضاح لبعض الكلمات أو المسائل.

¹ غير أنني عشويتا من بداية الترجمة إلى قول فيها: مع ما أعاني من هموم ناصبه.

وأما النسخة التي شرح عليها فهي بخط المؤلف نفسه إلا أنها ضاع منها بعض الثبوت من مواضع متعددة² اعتمادنا فيها على نسخة التبييض وحدها، وعندما يقع اختلاف في النسختين فإننا نثبت ما وجد في نسخة الشرح؛ إذ يظهر أنه الاختيار الأخير للمؤلف، مع إثبات ما في

² فقد ضاع منها ما مجموعه: خمسة عشر ومائة بيت: 88 بيتا من قوله -في الفصل الحادي عشر من الباب الأول-: فإن يطابق... إلى قوله -في الفصل السابع عشر منه-: فالتها اختلف هل يغلب. وبيت واحد -هو الأول من الباب الثاني- وهو قوله: للجمع في الحكم بلا ترتيب إلخ. وستة أبيات من نفس الباب من قوله: لولا تدل لوجود ذا على.. إلى قوله: لكن للاستدراك بعد النفي.

وحسنة عشر بيتا من الباب الرابع؛ هي الفصلان الأولان منه، من قوله: ولفظ الامر اسم لصيغة تدل.. إلى بداية الفصل الثالث وهو قوله: إن نسخ الأمر بأن يقول قد... وأربعة أبيات إلا تفعيلتين: من باب القياس؛ من قوله: أما الذي الشارع ألغاه فلا... إلى قوله: كما القرافي حقا.

وشطر من فصل الإذن من الباب العشرين هو قوله: وكالعواري من المسامح. وأول البيت: مثل طعام الضيف والمنايح.

كما كان هنالك بعض الكلمات المطموسة أو المخرومة؛ ربما تكون قد قرئت على غير الوجه الصحيح، فأصلحناها على النسخة الجديدة.

هذا وقد كان الشيخ محمد الحسن بن أحمد الخديم قد نظم مضمون ما ضاع من النظم وشرحه وألحقه بمحاله واضع النص بين هلالين؛ تمييزا له عن غيره، وأخرج الكتاب كاملا بحمد الله وظهرت الطبعة الأولى منه سنة 1425هـ - 2004م وستعاد طبعته -إن شاء الله- بإثبات المقاطع التي كانت ضائعة منه.

النسخة الأولى في الهامش غالبا زيادة للفائدة، وقد نهل سنه بعضا لا نرى أهمية لذكوره.

ثم إن المؤلف - في نسخة الشرح - ربما حذف بعض الأبيات من النص، وأثبت ضمنها في الشرح، فنثبت المحذوف في الهامش زيادة للفائدة أيضا، وحرصا منا على استيفاء ما أدركناه من هذا الأثر النفيس.

وقد زدنا في الهوامش بعض التعليقات والملاحظات التي نراها مناسبة لإظهار بعض ما يخفى، وبيان ما هو الصواب في بعض الأحيان.

وقد ميزنا هذه التعليقات عن تعليقات المؤلف بأن وضعنا قبلها حرف "ط" كما هو سنن كتابة الطور والخواشي عند كتاب المخاظر.

وقد دققنا عدد الموجود من الأبيات - باعتبار مجموع ما في النسختين - لقارنته بالعدد الذي رمز له الناظم في قوله: أبياته "هي شمس"؛ وهو (1361) فوجدناه متقاربا جدا.

وقد لاحظنا أنه يكتب بالتاء هاء التانيث المقروءة تاء؛ والدليل على ذلك كونها كذلك يوقف عليها بالتاء في المصحف اقتداء بالرسم كما هو معروف؛ ومن أمثلة ذلك قوله:

عدالة العدول بالتركيب — وباختبار بخلاط ثبت

والشرط في التجريح والتركيب عند المحدثين في الشهادات.

وبالمناسبة فإن العلامة محمد مولود بن أحمد الجواد كان أصوليا متمكنا؛
فله -بالإضافة إلى هذا النظم وشرحه- شرح لمنظومة الكوكب
الساطع للجلال السيوطي توجد لدينا منه نسخة شبه كاملة.

وقد نوه العديد من الأجلاء بمرتبته تلك تقريظا واستطرادا؛
فقد خاطبه عصره العالم العلامة المجيد: أحمد المامون بن محمد الصوفي
اليقوي بقوله:

مولود برزت في علم المتنات وصرت في شأوها سباق غايات
أغريك بالثريين احفظ متوفهما وانبث خباياهما يا بن الكريمت
عليك بالجامعين احفظ متوفهما تظفر -هديت- بقايات سنيات
إن لم تُرْمِ بَنِيَاتِ هُنَاكَ عَفَتْ فَيَا عَفَاءَ مَغَانِيهَا بَنِيَاتِ
أَمَسْتَ خَلَاءَ وَأَمْسَى أَهْلَهَا احْتَمَلُوا وَهَيْتُمُ الْيَوْمَ فِيهَا بَيْنَ هَامَاتِ

واستطرد العلامة محمد عثمان بن أغشمت المجلسي أبياتا من نظمه
هذا في نظمه في كلمة الشهادة؛ حيث ذكر أن الاستثناء فيها متصل
فقال:

ومن يكون لاتصاله نفى إذ جنسه جل جلاله انتفى
فذلك الكلّي لم يحقق ولا بنم الجواد نظم انتقي:
"حقيقة الكلّي ما لا يُمنع شركة فيه ولو يمتنع
وجوده أو استحال عدده أو ممكنا وجوده لا نجده

أو غير ذي تعدد قد وجدا أو كان موجودا لنا تعددا
نحو الشريك والإله ونهر من زئبق ونحو شمس وبشر"

وقد نوه العلامة الجليل محمد بن حنين البغدادي بهذا النظم وشرحه بقوله
-من قطعة له يمدح بها اليعقوبيين:-

ونظما وشرحا للجوادى فائقا نظام السيوطى فى الأصول قد انتشر
ومرجان مرجانية من مديحه تحلت بها الأجياد والسمع والبصر

ومن أراد المزيد عن الناظم فليراجع ترجمته الكاملة فى مقدمة تحقيق
ديوانه الصادر سنة 1425هـ - 2004م.

التيسير بتاريخ: 27 من ذى الحجة 1431هـ

الأستاذ أحمد هلال بن أحمد الخديم

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قال محمد أبوه أحمد يدعى الجواد الله ربي أحمد
ثم صلاة الله مع سلامه على النبي المصطفى معتمده
وآله وصحبه والخلفاء ذوي التقى والانتقا والاصطفا
هذا وإن العلم أفضل عمل به ينال المرء غاية الأمل
وأفضل العلوم علم الفقه فاقدر إذا قدر أصول الفقه
فهو كما قال الكميل الثبته علم له الفضل بكل وجه¹
تدرى به مصارف الأدلة وكل معلول وكل علم
فهناك نظما فيه رائقا كما يضحك ثغر الأرض أن بكى السما
نظما مهذبا نسيج وحده ما سمحت قريحته بنده
ضمته ما ضمن القرافي تنقيحه وزاد فهو كافي
أبياته هي "شموس طالعه" فيها مسائل الأصول لامعه
فهو جدير أن يراه الأعمى لحسنه ويسمع الأصم

¹ يشير إلى قول حجة الإسلام الغزالي في مقدمة كتابه المستصفى في أصول الفقه: "وأشرف العلوم ما ازدوج فيه العقل والسمع، واصطبغ فيه الرأي والشرع، وعلم الفقه وأصوله من هذا القبيل؛ فإنه يأخذ من صفوة الشرع والعقل سواء السبيل، فلا هو تصرف بمحض العقول، بحيث لا يتلقاه الشرع بالقبول، ولا هو مبني على محض التقليد، الذي لا يشهد له العقل بالتأييد والتسديد..."

مع ما أعاني من هموم ناصبه وخُطِبَ بالفكر جلا ذاهبه
 في سنة هما سنين يوسف عيش من الرخا عليه يوسف
 إذا فعندرا يا أولي الأبواب فيما عسى يكون في الكتاب
 من ذا الذي يا ذا النهي ما ساء قط؟ ومن له بين الوري الحسنى قط¹؟
 وأسأل الرحمن أن يوصل به من امتطى مطية في طلبه
 إلى مراده وأن يكوننا للأتقيا على التقى معونا
 إليه بالرضوان والتصويب ترنو عيونهم بلا تائب
 وذا مقام عائذ بربه ذي العز من حاسده وذنبه
 وربنا يعصمنا من الزلزل سبحانه في قولنا وفي العمل

الباب الأول في الاصطلاحات وفيه تسعة عشر فصلا:

الفصل الأول: في الحد:

الحد شرح ما عليه اللفظ دل بستن الإجمال عند من عقل
 وهو سواء إذ به اللفظ يراد ونفسه إن يكن المعنى المراد
 والشرط فيه أن يكون جامعا أفراد ما حُد سواءها مانعا
 والحدُّ بالأخفي وما ساوى وما يعرف بالحدود رد العلم
 والحد ذو نقص وذو تمام كالرسم ثم الحد ذو التمام

¹ وفي نسخة زيادة بيتين هما:

فكم وكم من ساقط زكيه لسوء فهم أو لخبث نيه

فليعلم الواصف أن ما لا يرى كمالاته قد يرى كمالاته.

بجنس اقرب بفصله يصي وأبعد الجنس أو اترك ينقص
والرسم ذو التمام ما بجنس ركب مع ما خص نوع الجنس
والرسم ذو النقص بما خص يرى خامسهن برديف أشهرها

الفصل الثاني في أصول الفقه:

ما كان منه الشيء هو الأصل له في اللغة البرة أصل السنبلة
وفي اصطلاح أهل هذا الشأن يقال للدليل والرجحان
نحو أصول الفقه أي أدله ألفقه أعني الواردات جملة
والأصل إن تعني به الرجحان بقاء ما كان على ما كانا
والأصل في الناس براءة الذمم وعدم المجاز الاصل في الكلم
والفقه في اللغة هو الفهم والشعر والطب كذا والعلم
والفقه في اصطلاحنا الأصلي علم بحكم العمل الشرعي
مكتسب لنا بالاستدلال عليه بالتفصيل لا الإجمال

الفصل الثالث في الفرق بين الوضع والاستعمال والعمل:

الوضع إن تكن بذاك تعني أن يجعل اللفظ دليل المعنى
وذا كوضع لغة ووضع نقل وذا بعرف أو بشرع
فاللغوي مثاله أن يجعل زيد هذا الولد اسما مثلا
ووضعنا النقلي أن نسعمل لفظا لمعنى بعد وضع أوله
حتى يصير في الأخير أشهرا كتقنا صلاتنا والجوهر
فتقنا صلاتنا الشرعي وتقنا للجوهر العرفي

والعرف قد يعم نحو فاعله
إطلاقك اللفظ تريد المسمى
حقيقة وإن تردد لعلقه
والحمل عندنا اعتقاد السامع
يراه ما على مراده اشتمل
فالقرء محمول لما لك على
على الخيض وعليهما معاً
فبان أن الوضع فعل الواضع
وأن الاستعمال أيضاً وصف ذي
دبّ وقد يخص فاعرف حاصله
بالحكم الاستعمال وليسما
سواء فاجاز ولتحققه
مراد من خاطبه والشافعي
فدوا اشتراك لمعانيه احتمل
طهر وعند الحنفي حملاً
للشافعي لاحتياط ورعا
عندهم والحمل فعل السامع
تكلم ففرق بين ذي

الفصل الرابع في دلالة اللفظ والدلالة باللفظ

أولاهما فهم من أمر أمرا
فإن يكن كماله منه فهم
أو جزؤه تضمن وإن يكن
وذي الدلالات معاً وضعه
أما التي باللفظ فاستعمال في
فهذه وصف لذي التكلم
لأن هذني منطلق الإنسان
بفعل أوحشية فلتدرا
فهي المطابقة عند من علم
لازمه فهو التزام قد زكن
أو ذي كما من قبلها عقليه
موضوعه - اللفظ² لدى التعرف
وتلك وصف السامع المقتهم
تقوم بالرئية واللسان

1 الحقائق.

2 فيه فصل بين المتضايين بمعمول الأول؛ وهو جائز.

وغيرها علم وظن قاما بقلب من يستمع الكلاما
وهذه أيضا لها نوعان ما إن هما لتلك عارضان
هما الجواز والحقيقة وما يعرض ذي أقسام تلك فاعلما

الفصل الخامس في حقيقة الكلّي والجزئي

حقيقة الكلّي ما لا يُمنع شركة فيه ولو يمتنع
وجوده أو استحالة عدده أو ممكنا وجوده لا نجده
أو غير ذي تعدد قد وجدا أو كان موجودا لنا تعددا
نحو الشريك والإله وفقر من زئبق ونحو شمس وبشر
ويعرف الجزئي عند كل بنقض ما به يحد الكلّي

الفصل السادس في مسميات الألفاظ

اللفظ إن يوضع لكل معنى من معنيين بخصوص المعنى
كالعين والجون وكالقرء فذاك يدعونه في الاصطلاح ذا اشتراك
وعكسه يدعون ذا ترادف وذاك في الخطّة والبُر ققي
وعدم اتحاد معنى الكلم تبين كمهُرَق وقلم
والتواطى الذي معناه في أفراد استوى بلا تحالف
وهو مشكك إذا ما اختلفت وذاك في الوجود والنور ثبت
وذو ارتجال ما لمعنى وضعا وقبله لغيره لم يوضعا
والعلم الموضوع للجزئي كأمر مهدي وكالمهدي
والمضمّر المحتاج غائبا- إلى تفسيره بما يرى منفصلا

أو لقريظة من التكلم والنص ما قطعاً على معناه دل وقيل ما قطعاً على معنى يدل وقيل ما دل على معنى وقد والظاهر اللفظ الذي ترددا أرجح في أحدها والجمل ثم التردد يرى وضعا كذي تواطؤ بنسبة إلى واللفظ يأتي مجملاً وظاهراً كقوله جل ﴿وَاتُوا حَقَّهُ﴾ والحق في الواجب والمنسوب أما المبين فما يفيد وربما أفاد ما به يؤم ما عم ما معناه كلي وقد والمطلق الذي لمعنى كلي أما المقيد فما انضاف إلى والأمر ما على طلاب الأمر وإذا على القول بأن الندب والنهي ما على طلاب التترك دل

أو الخطاب حاضراً - فليعلم ولم يكن قطعاً لغيره احتمال ولو يرى لغير ذاك يحتمل غلب في استعمال ذي الفقه الأسد بين احتمالين ففوق وبدا مردد على السوا يحتمل كذي اشتراك ويرى عقلياً أشخاص مسماه كما قد انجلي أي باعتبار واعتبار آخرها أجل فيه قدر ما استحقه مستعمل أظهر في الوجوب بالوضع ما هو به مقصود بأن يرى اليان للوضع يضم تتبع الكلي حيثما ورد قد وضعوا كرجل وجمل معناه معنى زاد كما مرز علا جزماً مع استعمال يدل كاسر لم يك ما موراً به وليؤباً¹ جزماً كلا تسي مع الله العمل

¹ هذا القول؛ فإن الندب مأمور به.

وما به ملتمس إلهام حقيقة الشيء فالاستفهام
والخبر الموضوع للفظين أو فوق كانا متساندين
وذاك الاسناد لصدق وكذب بالذات قابل فجانب الكذب

الفصل السابع في الفرق بين الحقيقة والمجاز وأقسامهما

حقيقة كلمة قد أطلقت فيما له لذي الخطاب وضعت
أقسامها ثمانية عرفيه ثم الجواز حده ما استعملا
للغوي وللشرعي قسم واقسه أيضا حسب ما له وضع
كالفتيان شيب الصغيرا ثم إلى المفرد والمركب
وليتقسم أيضا إلى الجلي كدابة تطلق في الحمار
ثم الجواز راجحا منقول أعم مطلقا من الجواز
فكل ما لم يلزم العلاقة وكل من قام به معنى وجب
والعكس بالعكس خلافا فيهما

فما له لذي الخطاب وضعت
تعم أو تخص أو شرعيه
لعلقة من بعد وضع أولا
أيضا وعرفي يخص أو تعم
لمفرد ولمركب تطع
كرهما وأهلك الكبير
كمثل أحيائي اكتحالي بالثي¹
بحسب الهيئة والخفي
وأسد على الشجاع الداري
من غير عكس فليك المنقول
خلوه من علقه توازي
أعم من ملازم علاقته
منه له اشتقاقا سما في الأحب
لأهل الاعتزال أتباع العمى

¹ صلى الله عليه وسلم.

فإن الله يدعى متكلماً ولم يقم به جمل كلام عندهم
 وخلق الكلام في الشجرت والمتكلمة ما تسمت
 والاشتقاق باعتبار الحال حقيقة في سائر الأقوال
 وباعتبار الزمن المستقبل فهو مجاز في جميع الملل
 وباعتبار الزمن الذي مضى فيه خلاف وإجاز المرتضى
 وهو إذا الحكم به تعلقاً حقيقة بالاتفاق مطلقاً

الفصل الثامن في التخصيص

إخراجنا ما لم يُرد بما يعم أو مثله التخصيص في اصطلاحهم

الفصل التاسع في لحن الخطاب وفحواه وتنبهه ومضمومه واقتضائه وحذيله

لحن الخطاب عند بعض من مضى فحواه أو هو دلالة اقتضا
 فإذات الاقتضاء أن يدل لفظ على ما ليس مستقلاً
 إلا به الحكم التراما وجرت فيما أتى كاضرب إلى فانفجرت
 وهو لدى الباجي دليل للخطاب¹ وليس عند الجمل قوله الصواب
 وذا الأخير بينه مرادفه وبين ما يعزى إلى المخالفه:
 إعطاء نقض حكم ذا المنطوق به لذلك المسكوت عنه فانتبه

¹ أي دليل الخطاب؛ ففيه فصل بين المتضايقين باللام تؤكد كما في قوله: يا يؤس للحرب إلخ.

أنواع ذا المفهوم عنهم عشرت مفهوماً على وحصر وصفت
 وشرط استثنا وغاية عدد طرفين، واللقب عن بعض يعد
 تعليقك الحكم على اسم ما صاحب لفظاً سواء هو مفهوم القلب
 تنبيهه مفهومه الموافق فحواه قد ترادفت فوافق
 وتلك أن يثبت حكم ما نطق به لما سكت عنه بالأحق
 يكون في الأقل كالدينار كذلك في الأكثر كالقنطار

الفصل العاشر في مفهوم الحصر

مفهوم حصر جعل نقض حكم ما نطق للمسكوت أي ياغيا
 وأدوات النفسي معها إلا لا يقبل الله الصلاة إلا¹
 تقدم المعمول أيضاً وكذا متداً مع خبر قد أخذنا
 والحصر يقسم إلى حصر صفة في ذات موصوف وحصر ذي الصفة
 مثال ذلك ما فتى إلا علي بما علي إلا فتى ذا مثل
 والحصر قد يخص ما تعلقا به لنكتة بما تحققا
 كأنما أنت نذير حصره على نذير باعتبار الكفرة²
 ومنه ما يعم في التعلق وهو الحقيقي له فحقق؛
 بقولنا* إياك نعبد ولا إله إلا الله جل وعلا

1 ط: بطهور

2 وفي نسخة زيادة: وباعتبارنا هو الحمد يوجد فيه كل أمر يحمد

* صلة فحقق قبله أي أثبت تمثيله بقولنا: إياك إلح. وفي نسخة: فليمثلا بدل 'جل وعلا'؛
 فيكون قوله: بقولنا متعلقا به.

الفصل العاشر في حكم العقل:

وحكمنا العقلي إما جازم أو غير جازم فأما الجازم؛
إن يحتمل على السواء فهو شك أو واحد من احتماليه سلك
طريقة الرجحان فهو الظن وغيره السوهم إذا يعتن
والجازم الذي سوى المطابق جهل مركب فإن يطابق
لغير موجب فتقليد وإن يكن لموجب فعلم قد زكن
والعقل والحس وما يركب من ذين هن للعلوم الموجب
أما المركب فتجزييات والمتواترات والحدسيات
وشبه ذات الحس ذات الوجدان فاندرجت معهن في هذا الشأن
وإن يكن موجب العقل ولم يحتاج لكسب فبديها وسم
وإن يكن يحتاج للكسب فما يدعونه¹ للنظري العلما

الفصل الثاني عشر في الحكم الشرعي وأقسامه:

الحكم في الشرع خطاب ربنا بطلب أو بإباحة لنا
أو وضعه جل لشرط أو سبب أو مانع لما أباح أو طلب
ثم خطاب الله ذو انقسام عن جلهم خمسة الأقسام
إن اقتضى الخطاب فعلا جزما فواجب أو لا فندب أما

¹ على لغة "أكلوني البراغيث".

إن اقتضى الترك بجزم حرما أو لا فكره والإباحة لما
 خير أو ذا ليس مما شرعه من شرع الشرع فهن أربعه
 وقيل بل أقسام ذاك اثنان تحريم أو إباحة والثاني
 جواز الاقدام فيوجد الألى هن سوى التحريم منها شملا
 وذا عليه عندهم يخرج حديث «أبغض المباح¹ الأهمج
 ما ذم تارك له شرعا يجب أو فاعل له الحرام فاجتب
 وليس كل واجب يثاب فاعله كذلك لا ثواب
 لكل تارك لما قد يحظر نعم بقصد الامثال يوجر

الفصل الثالث عشر في أوصاف العبادات،

أوصافها الأداء والقضاء إعادة وصحة إجزاء
 ففعله لما بوقت شرعا عينا له مصلحة قد أودعا
 هو الأداء أو خارجا فهو القضا وثانيا فيه لأمر اقتضى
 ذلك في كمال أو في صحه فهو إعادة وسم بالصحه
 ما وافق الأمر لمن تكلمنا أو مسقط القضا لجل العلمنا
 ما أسقط القضاء أو ما أخرجنا عن عهدة التكليف الاجزا فليجنا
 وليس شرطاً في القضا تقدم وجوب مقضي بل ان تقدم
 سببه كفى كما للمازري كحائض ومدنف وسافر²

1 ط: إلى الله الطلاق». والأهمج: الحسن؛ رمز له السيوطي بالصحة، وضعفه المناوي.

2 بمعنى مسافر ولا فعل له وقيل فعله سفر كنصر.

كلهم لغير واجب قضى
ثم مع الإثم تقدم السبب
ودونه كحائض ونائم
ثم مزيل الإثم باختيار
وقد يكون غير مختار له
وقد يصح معه الأدا كذا
وواجب وغيره تناقضا
يكون كالترك عمدا - ما واجب
كلاهما - للعذر - غير آثم
مكلف يكون كالسفار
كالحيض والنوم وكلّ عليه
أولا يصح عقلا او شرعا أدا

ملاحظة:

عبادة العباد بالأداء
وبعضها يوصف بالأداء
وبعضها لم يك بالقضاء
توصف كالخمس والقضاء
كالعيد والجمعة لا القضاء
يوصف كالنفل ولا الأداء

الفصل الرابع عشر فيما يتوقف عليه الأحكام:

السبب الشرط انتفاء المانع
فالله جل شرع الأحكاما
معناه أن الله قد قال اعلّموا
من ثم كان شرعه قسّمين
والعلم مع قدرة ذي التكليف
بعكس ذي الوضع فلستنا نشترط
من أجل ذا غير المكلفينا
وربما شرط علم في السبب
بعد ثبوتن - حكم الشارع
وذي لها وضعها أعلاما
أني يكون ذا بذلك أحكم
وضعا وتكليف فراع ذين
يشترط في خطابنا التكلفي
في جله شيئا من الذي اشترط
يُرون - كالمجنون - ضامينا
كالخذ بالنزاع بالعلم وجب

فالسبب القافيه في إثباته ونفيه مسبب لذاته
والشرط ما من كونه لا يلزم كونه بنفس ذاته أو عدم
ويلزم العدم من عدمه والمانع ارسمه بعكس رسمه

مؤاخذ خمس الأولى:

الشرط ذو لبس بجزء العله لكونه في الحد يلقى مثله
فالفرق أن الشرط في سواه مناسب وأن ما عداه
مناسب في ذاته مثال ذا جزء النصاب فاعرف المآخذ
فهو على جزء الغنى مشتمل ودوران الحول هو المكمل
ما كان في هذا النصاب من غنى فالشرط لم يناسب إلا من هنا

المؤاخذة الثانية:

الحكم لا اجتماع أجزاء العله يحق كالعلل مستقلة
فالفرق أن ذاك مهما وردا لا يثبت الحكم به منفردا
كالقتل أو كالعمد أو كالعنوان للقتل للكفيء عمدا عدوان
مجموعهن سبب القصاص فلا قصاص عند الانتقاص
والثان ما الحكم عليه رُبا منفردا أو غيره قد صحبا
كجبة الطهر على ملامس يول أو من بال أو من لامس

المؤاخذة الثالثة:

على حصول الشرط قد توقفت - كالسبب - الحكم بما ذا يعرف

بينهما الفرق؟ فذا مناسب في ذاته وغيره يناسب
في غيره مثل النصاب احتملا على الغنى ومرو حول كملا
ما كان في نصابه من الغنى إذ كان في تثميره قد مكنا

الفائدة الرابعة:

قد قسم الشرع إلى أقسام ثلاثة مانع ذي الأحكام
ما يمنع البدء والاستمرار أو ما يمنع البدء وما فيه حكموا
خلفا بأول أو بالثاني يلحق فلتضبط لها يياني
الأول الرضاع، والإستبرا ثان، وثالث كطول يطرا
على نكاح أمة هل يرفعه كما يرى قبل الوقوع يدفعه

الفائدة الخامسة:

وشرطنا ذا اللغوي سبب من كونه الكون كعكس يجب
ولا كذا العقلي والشرعي كالطهر للصلاة والعادي

الفصل الخامس عشر في الرخصة والعزيمة:

تغيره لحكمه الشرعي مع قيام السبب الأصلي
من الصعوبة إلى السهولة من أجل عذر سمه بالرخصت
وما فقدنا بعض ذي القيود فيه العزيمة بلا جحود
وتعري أحكامنا الشرعية عندهم الرخصة دون مريسه

وسبب الرخصة إن ذو حظر كقصة من أجل شرب الخمر وإن مباح¹ كمباح السفر فما أبيح الفعل وما لا.. قلدر

الفصل السادس عشر في القبح والعسن،

الحسن والقبح يراد بهما ما نافر الطبع وما قد لأما وقد يراد عندهم كونهما صفة نقص أو كمال بهما أو موجبي مدح وذم شرعا أو العقل إجماعا وغير ذين للشرع عند غير أهل مبن وغير ذاك حسن مليح فالله ما عنه هي قبيح وأهل الاعتزال هو عقلي والشرع جا موكد لما حكم أو نظرا، أو مظهرا حكم الذي وقال الإجمري من شيعنا ولأبي فرجنا الإباحات في موقف العقل من المعتزله لنا على القوم المخالفينا لنا ﴿وما كنا معذبين﴾

1 أي إما ذو حظر وإما مباح؛ حذف "ما" رجوعا للأصل؛ فأصل "إما": إن، وما زائدة.

2 العقل.

3 جمع تابع مثل كامل وكملة.

4 بالاختلاس، وهو كثير في هذا النظم كما ترى.

الفصل السابع عشر في بيان الحقوق

حق الإله فيه مع أمره والعبد حقه صلاح أمره
فمثل الأول بالإيمان¹ ومثل الثاني بالأيمان*
ثالثها اختلف هل يغلب ذا فيه أو ذاك كقذف يغلب
وحق ان أسقطه العبد سقط هو مرادنا بحقه فقط
ولم يكن للعبد حق لم يكن لله فيه أمر أو نهي يعن

الفصل الثامن عشر

في بيان حقائق العموم والخصوص والمساواة والمباينة وأحكامها
ونسبة العقول للعقول عند الجميع من ذوي العقول
تباين أو استواء حقا ثم عموم وخصوص أطلقا
ثم عموم وخصوص بجهه مقيدين فلتحقق أوجهه
أما التباين فأن لا يوجد مجتمعين في محل أبدا
وذاك كالجزئية والإسلام والخس للغيرم والإعدام
والاستواء أن يكون قد لزم ذلك هذا في الوجود والعدم
كالرجم مع زناء ذي الإحصان إنهم مساويان
أما العموم والخصوص مطلقا فكون ذا يصدق حيث صدقا
ذا دون عكس وله أنزال معتبر وغسله مثال
ثم عموم وخصوص قيّدا بجهة فكون كل وجدا

¹ وغيره من الشرعيات. * وغيرها من المعاملات.

بدون الآخر ومعه مثل حل
 يكون ما ساوى على وجود ما
 وبوجود ذا الأخص كل
 ونفي¹ ذا الأخص بانفصال الأعم²
 مبين ولا دليل في الأعم
 هذا الأخص أو وجود ذا الأعم
 نكاحنا مع ملكنا فلا قل^{**}
 ساواه والعكس استدلال العلماء
 لكون ذا الأعم يستدل^{*}
 وكون ذي تباين على عدم
 ذي الوجه مطلقا³ وليس في عدم⁴
 مستدل من دليل يا ابن عم

الفصل التاسع عشر في المعلومات

وكل معلوم لنا الضدان والمتناقضان والمثلان
 والمتخالفان فالضدان منها هما الـاذان يُرفعان
 ولا اجتماع لهما مع انتقاض حقيقة نحو السواد والبياض
 وكهما المثلان إلا في انتقاض حقيقة نحو البياض والبياض
 أما النقيضان فلا اجتماع كالشي وغيره ولا ارتفاع
 ثم الخلافان فقد يجتمعان كاللون والطعم وقد يرتفعان

1 يستدل أيضا على.. ** تنس. * إذ ثبوت الأخص يستلزم ثبوت الأعم.

2 إذ نفي الأعم يستلزم نفي الأخص.

3 لا على الوجود ولا على عدم.

4 نفي.

الباب الثاني في معاني حروفه يحتاج إليها الفقيه

للمجمع في الحكم بلا ترتيب
وللتسبب وللتعقيب
وللتراخي ثم، لاستعلاء على
وانطق بقي ظرفية وانطق يا
بالبا استعن وعد الصق عوض
واللام للملك والاختصاص
ووكدن وعللن وأقسم
إما وأو معناهما التخيير
وللاباحية ولالإهمام
وإن ومن وما وأي ومضى
لو حرف شرط في الذي مضى يدل
على ثبوتين فمفنيان
وإن تلاه موجب ومنفي
لولا تدل لوجود ذا على
قد نفت النفي الذي كان لـ "لو"
وذاك أن حكم "لو" لم يفتق¹

في الزمن الواو بلا تكذيب
قد وضعوا الفاء والترتيب،
وأعطى للغاية حتى وإلى
كذا وقد بينان السببا
وعللن أيضا بها وبعض
كالما لذا وإذا ابتم للعاصي
بها ولاستحقاق أيضا تنتمي
كقول ذي الجلال (أو تحرير)
والشك والتويع في الكلام
وأين معناه للشرط أتى
على انتفاء لانقضاء فإن دخل
أو سلبين فثبوتيان
فأوجب النقي والایجاب انف*
سلب ذا وإذا لأجل أن لا
فصار إيجابا فراع ما رعوا
كقول خير الخلق «لولا أن أشق**

١ ط: أي لم ينتقض. * وفي نسخة زيادة بيت؛ هو:

هذا إذا ما الشرط لم يكن خلف منه كما في قوله لو لم يخف

إشارة إلى الحديث: «نعم العبد صهيبي لو لم يخف الله لم يعصه». ** على أمي لأمرهم بالمعروف والنهي عن المنكر عند

كل صلاة».

وانقل بيل للشان حكم الأول
وعكس بل لا نحو فاز ذو التقى
لكن للاستدراك بعد النفي
وأنت العدد مع مذكر
كأنه بالفضل¹ بل ابن الأفضل²
بالعز والكرم لا من فسقا
كليس ذا شيء لك شي
ومع ذي التانيث فلتذكر

الباب الثالث في تعارض مقتضيات الألفاظ

اللفظ عند العلماء يحمل
كذا على العموم والإفراد
كذا على التاصيل والإطلاق
كذا على الترتيب دون أن يرى
كذا على الشرعي والعرفي - وإن
إذ احتمال غيرهن³ قد رُجح⁴
على الحقيقة إذا يستعمل
وكونه اسقط بالمراد
وكونه مؤسساً وباقى
هذا مقدماً وذا مؤخر
دل دليل خلاف ذا* يهن-**
والأخذ بالمرجوح شرعاً لا يصح

1 ابن يحيى .

2 عبد الله .

3 أي هذه المذكورات .

4 بالترتيب؛ يعني أن سبب تقديم المذكورات: هو كونها راجحة، واحتمال غيرها مرجوح .

* من انجاز والتخصيص والاشتراك والإضمار والزيادة والتقييد والتوكيد والنسخ وعدم الترتيب، وعلى اللغوي . ** حمله عليها، وفي نسخة: خلافها .

فروع أربعة:

اللفظ في حقائق يستعمل وفي مجازات فأما الأول
 فنحو قولنا سعاد قد قرت¹ والثان نحو أقسمت ذي لا اشترت²
 وفي الحقيقة وفي الجواز مستعمل في المذهب المجاز
 كأسد في سيد السباع مستعملا والرجل الشجاع
 والفرع ذا يبنى على أن الجواز أقسامه ثلاثة: ما يستجاز³
 وذاك ما محمله قد اتحد وقربت علاقة فما انعقد³
 والثان ما امتنع إجماعا وذا مجاز تعقيد لديهم الذا
 إلى علاقات كثير يفتقر كقوله نكحت بنت المتصر
 مفسرا ذاك برأي والد عاقد الانكحة في ذا البلد⁴
 والثالث اختلف فيه وهو ما جمع فيه اثنان مما رسما
 فعندنا جاز وعند الشافعي وغيرنا قال بقول المانع
 لنا ﴿يصلون على النبي﴾ ولهم ما ليس بالمرضي

الفروع الثاني:

إذا تجرد عن البيان مشترك فمجمول المعاني

1 أي حاضت وطهرت.

2 لا بالسوم ولا بالتوكيل.

3 ط: من التعقيد، وفي نسخة: وقربت علقته. إلخ.

4 ط: معتمدا على أن النكاح ملازم للعقد الذي هو ملازم للعائد الذي هو ملازم لأبيه.

ففيه -إلا لدليل عَرَّفنا مراد من خاطب- لا تصرفا
والشافعي يحتاط فاللفظ على جميعها يحمله إن أُجْهِلَا

الفهرج الثالث:

إجل على الحقيقة المرجوح لا راجح المجاز كل كلمت
بينهما تدور لكن أبا يوسف -ذا إصابة- عن ذا أبي
وقد توقف الإمام الرازي عن الحقيقة أو المجاز
فأحمد¹ أبي توقف الإمام حيث جرى في حيز النفي الكلام
وراجح المجاز من أفراد حقيقة إذ هو نص بادي
في نفي ذا المجاز بالضرورة فما يرى محققوه²ره
وإن يك المجاز هكذا وفي سياق الإثبات كلامنا يفي
يكون في إثباته الحقيقة نسا ضرورة فنخذ تحققة
قل توقف الإمام حيثما كان المجاز أجنبيا سلما
كذا يسلم له في نفي حقيقة مرجوحة في النفي
كذلك في إثبات ذا المجاز في سياق الإثبات وقيل ينتفي

¹ القرافي.

الفرد الرابع:

اللفظ مهما دار بين اثنين من احتمالاته مرجوحين
ما احتمل التخصيص كالنحو إضمار النقل اشتراك ميز¹؛
قدم على النسخ وكلا قدم على القول بعده تقدم²

الباب الرابع في الأمور وفيه ثمانية فصول:

الفصل الأول في مصلحه ما هو،

ولفظ الامر اسم لصيغة يدل على اطلاقه من اللغات كل
وقيل بين الفعل والقول اشتراك وليس ذا عند الفقيه بالأرك
وقيل بل مشترك بين الصفة والشيء والشأن وذین فاعرفه
وقيل للنفسان لا اللساني أو هما وقيل بل للشائي
والأمر للوجوب عند مالك وعند غيره لغير ذلك
وعنده للفقور والتكرير وبعضهم مجوز التأخير
وإن يكن علقه بشرط أو صفة تكرر قلبي فليعط
واستلزم الإجزاء لدى جمهور أصحابه الإتيان بالأمور
الأمر بالشيء عن الأكثر من أصحابه عن ضده فيما يعن

1 ط: يعني قدم. وفي القاموس: ميز الشيء: فضل بعضه على بعض.

2 وفي نسخة: بدل البيت:

فقدم التخصيص والمجاز أو إضمار النقل اشتراكا - إذ رأوا

ذاك - على النسخ، وكلا قدم على الذي من بعده تقدم.

وليس -إلا عند ذي اعتزال- من شرط الأمر أن يكون عاليا
واختار الاستعلاء فخرو الدين والباج أيضا وأبو الحسين
لم يشترط إرادة المأمور به فيه ولا إرادة لطلبه

الفصل الثاني (في ورود الأمر بعد العطر):

لا يقتضي الوجوب الأمر إن ورد من بعد حظر في الطريق المعتمد
لقول مولانا تعلقى «اصطادوا» فهو إباحة لأن يصطادوا
وعند فخرو الدين والباج اقتضى وبعضُ مالك هذا ارتضى

الفصل الثالث في محارضة:

إن نسخ الأمر بأن يقول قد رفعت للوجوب عنكم فقد
فالفخر قد قال بالاحتجاج به على الجواز قول الباجي¹
وجاز أن يرد الأمر خيرا وعكسه والعكس كان أكثر

الفصل الرابع في جواز التكليف بما لا يطاق:

ما لا يطاق قد يرى عاديا كالطير في الهواء أو عقليا
وذا كإسلام الذي قد علما رب العباد أنه لن يسلم
أو ما بعبادة أو العقل معا كجمع ضدين ففيهما امنعا
وجاز تكليف بها وإن لم يقع بغير الشان منها فاعلم

¹ أي قال قول الباجي.

الفصل الخامس فيهما ليس من مقتضاه:

لا يوجب عملاً بالأصل - قضاء مأمور به مختل
بل القضاء بجديد أمر وفيه خلف الحنفي البكري
وليس يقتضي على حقيقته كليفة تعليقه تعليقه
منها بجزئي لأن ما يدل على الأعم ما على الأخص دل
وليس أن يقارن المأمور به في الكون شرطاً فيه عند من أبه
بل هو في الأزل ذو تعلق بنا خلافاً لجميع الفرق
إذ كل ما لذاته تعلقاً تجده يلازم التعلقاً
ولم نكن بالأمر مأمورين في غير حالنا مباشرينا
والأمر قبل ذلك إعلام بأن نصير مأمورين عند من فطن
إذ أمرنا بالشيء حالة العدم وحالة البقاء منعه المنع
هل أمر بالأمر بالشيء أمر بالشيء أم لا والصحيح الآخر
ولم يكن تحقق النكاح من شرطه وخالف الغزالي

الفصل السادس في مقتضاه:

وقت العبادة إذا ما يسع أكثر منها الواجب الموسع
وقد يكون غير محدود بل بالعمر مغياً ولحج ذا جعل
وقد يكون بعضها محمداً - كمثلاً أوقات الصلاة - بمدى
وقال بعض المنكرين مطلقاً بأول الوقت الوجوب علقاً
وما يكون بعده قضاء نأب عن الأداء لا أداء

والخلفي كونه تعلقا وما يكون قبل ذاك نفل
وقيل ما وقع موقوف فإن وزمن الوجوب هو زمن
خامسها أن الوقوع قبلا ومالك مذهبه جواز ذاك
ما بين أجزاء الزمان الثلاث فصح تقديم لكون مشترك¹
لكن بغويت جميع الوقت ورأينا المختار إذ لا يوجد
كذلك الموسع المخير تعلق الوجوب في المخير
أو هو ذو تعلق بعين ما وعندنا نيط بقدر مشترك
وبخصوصيات ذي الخصال فلم يكن في واجب مؤخرا
فأحد الخصال قد حواه إذ فاعل الأخص فاعل الأعم
بترك بعضها لأنه ترك

بآخر الوقت يراه حقيقا لكن محل واجب يحل
كلف في آخره فرضا يكن إيقاعها قول برء قمن
آخره ينفي الوجوب أصلا فيعلق بقدر ذي اشتراك
ما بين حديثه خطاب الآتي وجاز تاخير لمبقي المشترك
بكون في معصية ومقت خلف القواعد عليه يرد
فإن فيه خلافا يذكر بجملة الخصال رأي لم ير
إيقاعه له إلا أنه علما أي أحد الخصال فهو المشترك
تعلق التخير في الأعمال ولا وجوب في خصال مؤخرا¹
كل معين إذا أجزاه ولم يكن لفعل بعضها - أثم
منها الخصوص فاعلا للمشارك

¹ في نسخة: لكون ما اشترك.

نعم بتركه جميعها ارتبك
فرض الكفاية بما يسقط عن
وفيه خلف الواجبين قد سلك
إحدى الطوائف ولكن شلا
لأن من جملة ما تعذرا
وقيل من خوطب عند الله
وقيل من قام به هو الذي
ومن من الطائفتين ظنا
سقط عنها أو تظنان معا
وإن تواطؤوا على الترك أثم
ثم إذا تعلق الخطأ في
من المذهب بقدر مشترك
في الواجب الموسع الواجب فيه
وفي المخير هو الذي يجب
سؤال:

إن قلت في تقرير الإيجاب في
فكيف يسقط بفعل الغير عن
وذاك لا يجزئ فيه من أحد
فرض الكفاية على الطوائف
تاركه مع أنه فعل البدن
عن أحد؟ قلت جواب ما ورد

1 فيها.

2 أي سقط.

قد استوى هذان مع خلف السبب في مسقط التكليف إن كان سبب سقوطه عن فاعل أن فعلاً وعن سواء أنه لم تحصل² مصلحة لأجلها الفعل وجب فإذا تعذرت وجوبها وجب

الخاصة:

قد قسموا الفرض إلى فرضين فرض كفاية وفرض العين فكل ذي مصلحة تكرر تكرراً بحسب ما يكرر كالخمس قد كرر فيها مصلحة خضوعنا لله نعم المصلحة؛ ففرض عين وإذا لم يكن كذا فنذو كفاية به زن

موانع ثلاثة: الأولى:

قد قسمت سنتنا للعين وللکفاية بغير من

الثانية:

ولاحق بقائم بالفرض ذا كفاية ففعله في المحتذى يقع فرضاً بعد أن لم يكن كذلك إذ مصلحة لم تكن إلا بفعل كلهم فوجبا لفعل كل كونه موجبا فهم على قدر المساعي والكلف ياتونها ثوابهم قد اختلف

الثالثة:

ما أمر الله عباده بها إما على التخيير أو ترتيبها

يحرّم أو يباح أو يسن ما بينها الجمع إذا تعن

فخرج:

قد قسم الأمر إذا ما علّق باسم إلى ثلاثة من حقها
الأول الحمل على الأعلى يجب فيه وللإجماع هذا يتسب
كالأمر بالتوحيد والإجلال ونحو ذلك لذي الجلال
والشأن حمله على الأقل يجب كالإقرار عند كل
والثالث الذي سوى ذين اختلف فيه فعند عبد وهاب عرف
على الأقل حمله وما جلب من بعد إما ساقط أو مستحب

الفصل السابع: في وصيلته:

ما الواجب المطلق لا يتم إلا به ما نطبق حتم
وقيل غير واجب أو يجب سببا أو شرطا لشرع ينسب
ثم توقف المقاصد على وجود ما به لها تأسلا
يوجد في الذات وذا شرعيا يكون أو عاديا أو عقليا
أو خارج عنها وهذا جاء للبس أو تيقن استيفاء
كترك وطء الزوج بالنّياس بغيرها وغسل جزء الراس

الفصل الثامن في خطاب الكفار:

خاطب ذا الكفر بالإيمان ولا خلاف في خطابه - الله علا
وبالفروع نقلوا أقوالا ثالثها خاطبهم تعالى

بالنهي والرابع بين الأصلي وذي ارتداد فارق فاستجلب
وخامس الأقوال أن رهم بها سوى جهادهم - خاطبهم
وثرة الخلاف ترجع إلى تضعيفه عذابهم فيما اعتلى

الباب الخامس في النواهي وفيه ثلاثة فصول الأول في مصادره:
النهي للتحريم عندنا وما في الأمر من خلف فقيه علما
وهل يفيد القور كال تكرار في ذلك تحالف أولو المعارف
والنهي ذو تعلق بفعل ضد لا عدم النهي عنه إذ يرد

الفصل الثاني في أقسامه بالاعتبار بمختلفه:
إن ورد النهي له بأشياء تعلق فإن هذا التهيئا
إما على الجمع أو الجميع أو بدل أو عنه ذا تنويع

الفصل الثالث في لازمه:
النهي يقتضي الفساد مطلقا وقال بعض العلما لا مطلقا
ثالثها في الدين لا المعامله والرابع الشبهة والفساد له
للمالكي أنه لدرء ما من الفساد في النواهي علما
والتضمنات للمفاسد من عقد أو عبادة فواسد¹
معنى الفساد في العبادات عدم إجرائهن في براءة الذمم

¹ بالرفع خير.

وفي المعاملات أن لا ينشأ ترتيب الأثر عنها منشأ
وكونه أمرا بفعل الضد من أضداد ما نهي عنه قد زكن

الباب السادس في العمومات وفيه سبعة فصول الأول في أحاديثها:
من صيغ العموم كل ومتى جميع مهمنى ما ومن أي أتى
والذ والتي كذا فروع ذين وللمكان وضعوا حيث وأين
معرف بلام جنس واسم جنس مضاف مطلقا يعم
نكرة من بعد نفي مطلقا باشبهه أو ما يشبهه تعلقا
في نحو لا إله إلا الله قد عمت كما في نحو ما قام أحد
وعند غير الخفي لا رجل بالرفع لا يعم أفراد الرجل
وليس "ليس كل يعم حالا" يعم أفراد المبيع كلا
إذ هو سلب الحكم عن عموم لا الحكم بالسلب على العموم
والفعل سيق في سياق النفي يعم عند الشافعي الرضي
فحقوق قول قائل والله لا أكلت عم عنده المأكلا
وذا من المذهب هو المتضح وليس في مذهب نعمان يصح
وقول شخص لا أكلت أكلت عند الإمامين يعم الكلا
وعنهما الأزمان والبقاع لا يخصان لا أكلت الأول
لنا إن استلزم ما إن عمَّ شخص أو لا فمطلق بقيد يقتصر
الشافعي ترك الاستفصال يكون كالعموم في المقال
كقول سيد الوجود أجمعاً لسيد غيلان أمستك أربعاً

وليس للخطاب من تعلق لأنه¹ الخطاب للمشافهه
وقول صحي فنانا أو قضى كذا كان في السفار يجمع
وليس للعموم سائر ولا مّا عمّ يقتضيه والمفهوم
وخالف القاضي أبو بكر في الواقفية وكون الصيغ
وقيل هي لأقل الجمع مع بعضهم توقفوا في جمع
معرف باللام كالإمام في مفرد معرف باللام
لنا تبادر العموم إذ ما تبادر اللفظ له كان اسما
وصحة استثناء الافراد وما إخراج ص ح الدراجة انتمى

الفصل الثاني في مدلوله

مدلوله كلية عن كل والأول الحكم على الجميع
والثان حكما على المجموع إذ يمكن استدلالنا في النقي
به على أفرادها والنهي الشافعي أيها الناس يفيد
وأبها الذين آمنوا العيد وعندنا يدخل فيهما النبي
وقيل ياباه علو المنصب

¹ الأمر والشأن.

الصيرفي إن صدر الخطاب له
ثم المخاطب إذا تناولته
ویدخل الإنثاء في خطاب
خلاف جمعهم ويختص
كذلك ما يختص بالإنثاء ما
تناول الذكور عند العلما
وغير مختص كمن وما بهم
عم الإنثاء وبعض لا يعم

الفصل الثالث في مخصصاته:

خصص بالإجماع والكتاب والسنة الكتاب ذو الصواب
والعقل والقياس أو ذا حظلا
أو بدليل قبله متفصلا
وقيل بالجلي دون ما خفي
ف قيل قيس معنى الجلي
أو الجلي ما القضا ينقص إن
علته كقول سيد العرب¹
وإن تساوى القيس والعموم في
أو اطلب التوجيه والتوقف
هنا إذا القياس قد تساوترا
لنا تباع مقتضى النص الحكم

والسنة الكتاب ذو الصواب
عيسى إذا خص بقاطع يلي
جاز لدى الكرخي وإلا حظلا
وقد تخولف في الجلي والخفي
كما قياس الشبه الخفي
خالفه أو ما بديهية زكن
لا يقتضين القاض حالة الغضب
ضعف وقوة إذا توقّف
عند إمام الحرمین الأعرف
أصلا وإلا فاختلاف أجندرا
والقياس شامل لمن قدّم

¹ صلى الله عليه وسلم.

وعندنا السنة إن تواترت فبالتواتر تخصصت
كذلك إقراراته وفعله يخصصان ما يخص قوله
ألفخر ذو العموم إن تناوله ففعله يخصص لنا ولله
إن دلنا دليل إن غيره في ذلك التخصص سار سيره
والحكم والعموم قد تناولا أمته من دونه كما خلا
كذلك أيضا خصص المقرأ إقراره وغيره من أقرا
وخصص العادة في الصواب إن وجدت في زمن الخطأ
والشرط مطلقا والاستثناء كذا لتخصص بكل جاءوا
والوصف والغاية بالتخصص من الإمام الفخر للتخصص
وقال إن تعقب الوصف جمل فيه جرى خلف في الاستثناء حصل
وحيثما يجتمع اللفظان لغاية تحقق الثاني
والحسن في المخصصات ذكروا كقوليه سبحانه ﴿تسدمر﴾
وبعض المفهوم أيضا ذكروا من المخصص وفيه نظر
قد قاله الفخر لأضعفته مع أنه من مدعي حجته
لنا على مسائل الخلاف ما بين هذين من التنافي
وأن ما خص أخص فبطل إلغاء تقضين كبطلان العمل
إن أعمل الأعم يبطل الأخص لا العكس فليعمل بما هو أخص

الفصل الرابع فيما ليس من المخصصات:

وهل عموم سيق بعد سبب خص به يخص؟ لا في الأصوب
فهو على عمومته إن استقل إذ لا منافاة خلافا للأقل

وفي العموم كونه مندرجا أولى من ان يكون عنه مخرجا
ولا يخصص ضمير خاصا ظاهره كما عليه نصا
ومذهب الراوي - ولو صحيا - لا يخصص المرويا
وذكر بعض مفرداته كذا وكونه مخاطبا ذاك احتذى
إن كان إخبارا والامر يجعل جزاء او تخصيصه يحتمل¹
وما أتى للذم أو للمدح يبقى على العموم في الأصح
وعطف ما خص على ما عم لم يقتض في الأصح تخصيص الأعم
وصف أو استثناء كحكم خاصا بعض العموم به لن يخصا
بل خص ذي الأمور ما تصلح له وبقي العموم فاضبط مثله
لنا على سائر ما من الصور نوزع فيه أن الاصل المتعبر
على شموله معا ما يشمل فعنه مع إمكانه لا يعدل

الفصل الخامس فيما يجوز التخصيص إليه

وجاز تخصيص لواحد وفي كمثل من وما بالاجماع قفي
وعند بعض واجب في جمع عُرف إبقاء أقل الجمع
وقيل لا بد من الكثرة لا فيما له الفرد العظيم² استعملا

¹ قال الشيخ محمد الحسن: صوابه: والامر إن جعل جزاء التخصيص فيه محتمل.

² أي المعظم لنفسه.

الفصل السادس في حكمه بعد التخصص:

هل العموم بعد ما يخص يضاف إلى مجاز أو حقيقة؟ خلاف
وقيل إن خص بأمر مستقل فهو مجاز أو بأمر متصل
كالشرط والوصف والاستثناء فما تبقى بعد ذا التخصص
لنا على تجوز المخصص أنه موضوع للاستغراق
ورأي أقوام رأوه حجة وخصص الكرخي به التمسكا
وليس - والتخصص إجمالي - بحجة فيما يرى الرازي
مثاله العموم ذا مخصص من غير أن يبين المخصص
ووضعه مقتضيا لكل فرد ثبوت الحكم عند كل
ولم يكن بعض لبعض شرطاً لدوره حجة قد أعطى
وصورة مخصوصة إن علمت جواز قياسنا عليها قد ثبت

الفصل السابع في الفرق بينه وبين النسخ والاستثناء:

الفرق بين النسخ والتخصص وذا والاستثناء بالتخصص
بأن ذا مكانه لا بد له من أن يكون اللفظ قد تناوله
وأن ذا يمنع عند المتببه وفاقا لا قبل أن يعمل به
ولا يخص شرعة بأخرى ونسخ شرعة بأخرى أخرى
وأن الاستثناء مع المستثنى كاللفظة الفردية أدت معنى
قرينة الحال هـ لا يثبت وحظر تأخير له قد أثبتوا

والجنس الاخراج لذي الثلاثة والقول بالتحصيل ذو غثاثة
وغير نسخ أخرج الأعيان والنسخ عنهم أخرج الأزمانا

الباب السابع في أقل الجمع:

اثنان لا ثلاثة هما أقل ما اجمع عند مالك عليه دل
وعند الادريسي¹ والنعمان² أقله ثلاثة لا اثنان
لكن محل ذا الخلاف أشكلا لم يثبت الحكم لغيرها وقد
وإن يكن تخالف القومين في غيرها فهو على قسمين
ما صيغ للقلّة وهو ما سلم في بيته³ "أفعلة" .. البيت وما
والجمع ذو الكثرة ما يفوق لكمّا ذاك لهذا يأتي
والخلف في الحقيقة اللغوية فإن تخولف في جموع الكثرة
والقول بالاثنتين والثلاثة أو في جموع القلّة استقاما
ما اجمع عند مالك عليه دل أقله ثلاثة لا اثنان
إذ إن يكن في صيغة الجمع انجلي كان اتفاقهم على ذلك انعقد
في غيرها فهو على قسمين مذكرا أو غيره وما نظم
من صيغ لكثرة قد اتمى عشرة وغيره المفق
تجوزا وذا لـ ذاك آت وليس في الحقيقة العرفية
فتلك أدناهن إحدى عشرة لم يخف ما فيه من الغثاثة⁴
لكن إثباتهم الأحكاما

1 محمد بن إدريس الشافعي.

2 أبو حنيفة.

3 ابن مالك. ط: وقامه: أفعل ثم فعلة ثمت أفعال جموع قله.

4 الفساد.

فيما لكثرة والاستدلال دل أن الخلاف في كلا القسمين حل

الباب الثامن في الاستثناء وفيه ثلاثة فصول، الأول في حده:

إخراجنا لبعض ما ذكرنا أو غير مذكور بـ "إلا": استثناء
هذا على تجوز المنقطع وإن يكن حقيقة فأتبع*:
أو ما بنفس المتكلم عرض¹ و"أو" لتويع فليس يعترض²

الفصل الثاني في أقسامه:

منقسم للنفي والإثبات وذي اتصال وانقطاع يأتي
فذا اتصال حده الحكم على بعض الذي كنا حكمنا أولا
عليه بالنقيض للذي به كنا حكمنا أولا فانتبه
وإن فقدنا أحد الشرطين فذا انقطاع فاحقق النوعين
وقول بعض الفضلاء المنقطع ما لم يكن من جنس الأول أضع

الفصل الثالث في أحكامه:

إطلاق الاستثناء على ذا المنفصل مجاز أو حقيقة كالتصل
وواجب وصلك للمستثنى منه على العادة للمستثنى
ومذهب البحر جواز فصله للعام أو إلى الزمان كله

¹ فنقول: الاستثناء إخراجنا لبعض ما ذكرنا أو غير مذكور أو ما عرض بنفس المتكلم.

* زد الحد.

² الحد.

لكن إذا نواه عند النطق ثم جواز أن نستثني الأكثر أو وهو من الإثبات نفى واختلف أو عدم انتقاض ما به حكم وافق النعمان والنجم على فالنجم يثبت نقض ما حكم فما على ما بعد إلا يأتي تخصيص "الاستثناء إثبات" إذا فهو على حكم وشرط وسبب والشرط لما كان ليس يلزم فما نقاه قبل إلا عدم بكونه من بعد إلا واطرد وحيث الاستثناء تعقب جمل والخففي عاد للأخيرات ولم يك اشتراطه بمرتضى وإن تكونا خيرا وأمرا وإن تكونا خيرا أو أمرا ولم يك اسم هذه قد أضمر أو لا قللكل يعود وأبو

أظهره من بعد ما النطق انصرم أقل أو مساويا مما رأوا هل هو إثبات من النفي السلف من قبل "إلا" مطلقا بعد حتم إثبات ما ناقض ما إلا تلا به ونعمان نقض الحكم أم يحكم لا بنفي أو إثبات ما كان بعد النفي حكم نُفِذاً ومانع وغير مذكور يصب من كونه كينونة أو عدم شرط فإن يوجد فليس يحكم فيما عدا الشرط الذي فيه ورد فعندنا كالشافعي عاد لكل وخلفهم في عدم القرينة ما بين الامرين كما للمرتضى فعند بعض عائد للأخرى وحكم هذي لم يكن في الأخرى في هذه فالحكم هكذا جرى بكر إليه الوقف فيها ينسب

1 قال الشيخ محمد الحسن: صوابه: فيما عدا ذا الشرط إطلاق ورد.

إن أتبع استثناءً استثناءً أن أكثر مما قبل أو ساوى يعن
أو مع عاطف فعوده إلى أصل الكلام عندهم قد انجلى
أو لا فالاول لقربه وأن لا يلغوا القول به إذن قمن

ملاحظة:

عبارة عن الذي لولاه ظن دخوله أو جاز أو غلم عن
أو بانثا دخوله قد يُقطع وذا هو استثناءً عن المنقطع

الباب التاسع في الشرط وفيه ثلاثة فصول:

الأول في أدواته:

أداته إن وإذا ولو وما معنى كان ككيفما وحيثما
فـ"إن" لما يشك فيه و"إذا" له وللمعلوم أيضا أخذا
وتلو ذين أبدا مستقبل و"لو" على الماضي كثيرا تدخل

الفصل الثاني في حقيقة:

حقيقة الشرط مضى يا صاح تعريفها في باب الاصطلاح¹
ومنه ما يوجد تدريجا وما يوجد دفعة وقابلهما
فآخر الأول منهن اعتبر وجملة الثاني كذا الثاني² اعتبر

¹ أول أبواب الكتاب.

² لغة في الثالث.

فحيث كان الشرط نفياً ما ذكر أولُ أزمانِ انتفائها اعتبر

الفصل الثالث في حكمه.

إن علق الشيء على شرطين لا يحصل إلا أن يكونا حصلاً وإن يكن تعليقه على البديل فعند ما يحصل واحد حصل وحيث مشروطان علقا على شرط بجمع حصل إن حصل¹ وإن يكونا علقا على بديل فواحد غير معين حصل لكن لمن علق تعيين لما والشرط إن أدخلته على جمل وقيل يرجع لما يليه وأوجبوا اتصاله اتفاقاً وحسنوا تقييده الإطلاقاً ولو يكون خارج أكثر من باق وتقديم له لفظاً حسن واختاره الرازي كي ليجمعها تقديمي طبع وموضوع معا

¹ الشرط فالألف للإطلاق.

الباب العاشر في المطلق والمقيد:

القيّد والإطلاق مفهومان عند الأصوليين نسيان
 قرب ذي قيد تراه مطلقاً ومطلقٌ تقيده تُحقّقها
 فإن ترد باللفظ حين يطلق حقيقة من حيث هي فالمطلق
 وإن مضافةً لغير تعتبر فهي المقيدة عند من نظر
 أقسامه في الشرع جاءت أربعة متحد السبب والحكم معا
 كالخبرين في زكاة الغنم وما للاختلاف فيهما نمي
 ومنه ما اختلف حكما واتحد سببه وما بعكس ذا ورد
 أولها لا الثان حمل المطلق على المقيد ففيه حقوق
 وحمله في ثالث الأقسام عليه من بعض من الأعلام
 ومنع حمله كما للأكثر عليه في رابع الأقسام حري
 لأن الأصل في تخالف السبب تخالف الأحكام فاعرف السبب
 والآت مطلقاً وذا قيدين في موضعين متخالفين
 قيل على الإطلاق يبقى وعلى ما هو الاقيس الإمام حملا

الباب الحادي عشر في دليل الخطاب:

إن لم يكن مخرج غالب خرج فمالك يعده من الحجج
 وأكثر المعتزلين خالفه في الشرط والنعمان أنكر الصفه
 والفخر يحكي أن مفهوم اللقب قال به الدقاق والغير اجتنب
 هل يقتضي تقييد جنس بصفه عن غيره انتفاء حكم ذي الصفه؟

الباب الثاني عشر في المجهل والمبين والمأول؛

وفيه ستة فصول:

الأول في معنى الفاظها:

معنى المبين ومعنى المجهل في الاصطلاح فيه لا نطل
أما المأول فما يؤول من بعد فهم الظاهر العقول
لفهمه أو هو ما يؤول إلى الظهور إن أتى الدليل
فالأول الوصف الذي اتصفا حالا به فهو حقيقة وفي
والثان وصفه بما يؤول له فهو مجاز مطلق للعقله

الفصل الثاني فيهما ليس مجملًا مما يتوصو أنه مجمل:

إضافة التحريم والإحلال إلى الذوات ليس بالإجمال
فما رأينا العرف قد دل عليه في كل ذات فهو مردود إليه
وكل ما النفي عليه دخلا من فعل ذي التكليف كان مجملًا
وقيل إن كان المسمى شرعي أي ليس يثبت بغير الشرع
وذاك كالصلاة والصوم انتفى إذا فلا إجمال فيه فاعرفا
كذا الحقيقي وحكمه التحد كذا شهادة لمقذوف فرد
وإن تعدد فالإجمال حري كالتسني والخطأ عند الأكثر

الفصل الثالث في أقسام المبين:

بنفسه يبين المبين كذا بالتعليل قد يبين
وباللزوم كالدلالة على سبب أو شرط فتح المعولا
بقوله البيان أو بالفعل أو بالدليل العقلي أو تركه

أو بالسكوت عن سؤال فَعَلِمَ عدم حكم الشرع في الأمر الملم

الفصل الرابع في حكم المبين،

يجوز في السنة والكتاب ورود مجمل على الصواب
كآية الجمعة¹ والزكاة² وغير ذلك من الآيات³
ونحو «لا يمنع جار جاره.. إلى جداره» أفهم الإشارة
وجاز بالفعل البيان وإن توافقا⁴ بالقول فليبين⁵
والقول إن تنافيا يقدم لأنه بنفسه يفهم⁶
وبين المعلوم بالظني ومنعه يعزى إلى الكرخي

الفصل الخامس في وقته،

تأخيرَه عن زمن الفعل أجاز من عنده التكليف باحتمال جواز
ومنع تأخير البيان عن زمن خطابه لوقت فعلنا وهن
كان الخطاب ظاهرا قد قصدنا خلافيه أو مجملا قد وردا
ثالثهن لأبي الحسنين قد قال بالتفصيل بين ذين

1 فاسعوا إلى ذكر الله.

2 ط: وآتوا حقه يوم حصاده.

3 ط: نحو ثلاثة قروء.

4 ط: أي القول والفعل.

5 ط: كأن يطوف طوافا واحدا ويأمر بطواف واحد.

6 كأمرة بطواف واحد للحج والعمرة قرانا وطاف لهما طوافين.

يوجب تقديم البيان الجممل للقول في الظاهر لا الفصل
لنا على ذلك قول الله ﴿ثُمَّ﴾ (ثم) ﴿إِنْ عَلَيْنَا﴾ (إن علينا) ﴿إِذْ تُرَاخِي الْحُكْمَ﴾¹
جواز أن يؤخّر الرسول ما يوحى له لوقت فعله انتهى²

الفصل السادس في المبين له:

لا بد من بيانه للمجممل لمن أريد فهمه للعمل
كذا للافتاء به أو لهما أو لا ولا كعلم كتب القدماء
إسماعنا المخصوص بالعقل وما عليه بُهنا أجاز العلماء
كذلك ذكر ما بسمع خصصا للفخر دون ذكر ما قد خصصا

الباب الثالث عشر في فعله عليه السلام وفيه ثلاثة فصول:

الأول في دلالة فعله عليه السلام:

إن كان فعله بياناً الجممل فحكمه الشرعي حكم الجممل
أو لا - وفيه قرينة - فللجبه وقيل ندب وعلى الوقف ثبه
وهو إذا ما لم يكن كالشرب³ فعند بعض صاحبنا للندب
إقراره على جواز الفعل دل لفاعل الفعل وغير من فعل

¹ أي إذ ثم تقتضي تراخي الحكم.

² إلى العلماء.

³ وفي نسخة: ما ليس فيه قرينة كالشرب إلخ

الفصل الثاني في اتباعه لمليه السلام:

ويجب اتباعه في فعله مع علم وجه حكمه لا جهله بالنص والتخير بينه وما كذا بما على انتفا قسمين من فعّين الثالث كاستصحابه كذا الإدامة مع الترك له فعّين النذب وباقتران وبالقضا على الوجوب فادر كالحذ والختان أو جزا سبب وعن أبي علي من المعتزله (تفريع):

إن يعارض فعل سيد الوري فالقول منسوخ سواء خص به وإن تأخر وعم القول كل وإن بنا أو بالنبي خصّا وإن تقدم على الفعل بلا جميعنا القول فإن فعله وقدم القول على الفعل متى وإن يك اختصاص به فإن نُجز أو لا فلا ورجح القول إذا وإن تعارض له فعّلان إقراره شخصا على فعل فعل وقوله والفعل قد تأخرا أو خصنا أو عم كلا فانتبه على سقوط الفعل عن كل يدل كان لما خص به مخصّصا تراخ القول وكان شملا من العموم ذا مخصّص له ما تجد القول يخص الأمّا أن يُنسخ الشيء قبل وقته يجوز لم يتقدم واحد تكف الأذى فالأول انتساخه بالثاني ضداً له في حقه نسخا حصل

الفصل الثالث في تأسيسه بشرح مختصره:

الحق أن الله ما تعبدنا قبل النبوة بشرع أحمد
إذ لو بشرع اقتدى لافتخرا بذلك أهلوه وذا لم يوثرا
وبعدها شرع الذين قبله -إلا الذي خص بهم- شرع له
وقيل لا.. لنا على تعبده بشرعهم ﴿فبهديهم اقتده﴾

الباب الرابع عشر في النسخ وفيه خمسة فصول:

الأول في حقيقة:

النسخ رفع حكم شرع بخطاب ورفعه منه بأشمل الصواب
أو قل خطاب رافع ما ثبتا بآخر قبل على وجه متى
عدم كان ثابتا تراخى عنه تكن متبعا أشياخا
وقيل هو أن يبين انتهاء مدة ذا الحكم وذا ما اتجها
لأنه لو كان دائما علم دوامه الله فنسخه عدم
إذ انقلاب العلم جهلا حظرا كذا الذي عنه به قد أخيرا

الفصل الثاني في حكمه:

النسخ حقا واقع وينكر وقوعه من اليهود الأكثر
والنسخ بالتخصيص أيضا أوله الأصبهاني من المعتزلة
لنا عليه أن شرع آدم حل نكاح الأخ غير التوأم
لأخته على اتفاق الأمم ونسخه يعلم كل مسلم
وجاز عند الكل في القرآن إلا أبا مسلم الأصبهاني
ونسخ حكم قبل أن يقع جاز كنسخ ذبح ابن الخليل ذي المفاز

وجاز نسخ الحكم لا إلى البدل كنسخه صدقة بلا بدل
 والنسخ للأثقل غير محتظر كنسخ عاشورا بشهرنا الأغبر
 كذا التلاوة بدون الحكم كما قرأه عمر في الرجم
 كالحكم دونها كما يتلونا من قوله ﴿عشرون صابرونا﴾
 وجائز نسخهما لأن ما للمفردات للمركب انتمى
 وجاز نسخ خبر مضمن حكما مراعاة لما به عني
 وقيل جاز مطلقا وقال لا يجوز أهل الاعتزال مسجلا
 لنا عليهم أن نسخ الخبر بنفي طبق الخبر العلم حري
 وهو محال وجواز نسخ ما تضمن الأحكام منه علما
 لأنه استعير للحكم ولا يُمنع نسخ الحكم عند النبلا
 كذاك لو بالأمر عنه عُبِّرا لجاز نسخ الأمر عند من درى
 ونسخ ما قال افعلوه أبدا فيه يجوز إذ عموم أبدا
 في سائر الأزمان للتخصيص والنسخ قابل على المنصوص

الفصل الثالث في النسخ والمنسوخ:

نسخ الكتاب بالكتاب عندنا وعند الأكثرين ما زكنا
 وما تواتر بما تواترا ينسخ كالقرآن من غير افترا
 ونسخ الاحاد بالاحاد حري وبالكتاب وبذي التواتر
 والنسخ للكتاب بالاحاد يجوز عقلا وهو غير بادي
 سمعا إذ الكتاب قطعي فلا ينسخ بالاحاد عند الفضلا
 أما دليل بعض أهل الظاهر والباج في ذاك فغير ظاهر
 ونسخ السنة بالكتاب ورده جمع من الأصحاب

إذ نسخت قبله إيلياء به ولم تثبت به استقراء
 والمتواترة تنسخ الكتاب عند الإمام مالك وهو الصواب
 إذ ناسخ آية الوصية لوارث حديث «لا وصية»
 وقيل لا.. وأما الإجماع فلا نسخ به ولا له فيما اعتلى
 والنسخ للفحوى يجوز تبعاً لأصله ومع بقا الأصل امنعاً
 على الذي رأى أبو الحسين للجمع بين المتناقضين
 والنسخ بالفحوى على الإطلاق يجوز عندهم بالاتفاق
 لا نسخ بالعقل وبالجواز في حق أقطع يقول الرازي

الفصل الرابع فيما يتوخاه أنه ناسخ وليس بناسخ:

لا نسخ إن عبادة تزداد على العبادات بما يزداد
 والوتر نسخه الصلاة الوسطى أن صارت الصلاة غير وسطى
 فزال الأمر بالحفاظة قد رآه من رأى وجوب الوتر سداً¹
 كذا الزيادة على عباده واحدة لم تنسخ العبادة
 أو نفيها مدلول مفهوم الصفه والشرط نسخ قاله ذو معرفه
 وقيل تنسخ إذا لم يجزئها بعد المزيد الأصل لا إن أجزاء
 ونقصها نسخ لساقط ما توقف الباقي عليه أما
 إذا توقف عليه مطلقاً فعدم النسخ به الفخر انتفى
 وقيل نسخ إن يكن ما سقطاً جزءاً من المنقوص لا إن شرطاً

¹ سديداً.

الفصل الخامس فيما يعرضه به النسخ:

النسخ بالنص عليه أو على ثبوت ضد أو نقيضه انجلى ويعرف التاريخ بالنص على تاخير أو سَنَة أو أمر جلا كغزوة أو هجرة مع علم نسبة ذاك لزمان الحكم وبرواية لراو بآثر قبل الرواية لحكم الآخر في المتواترين قول صاحب ذا قبل ذا أبوا وقيل ما أبي والنسخ في ذا ناسخ ذا الكرخي أبي ومنسوخ رأى ذا نسخ إذ لم يدع للاجتهاد موقعا فكان قطعيا وبعض نازعا

الباب الخامس عشر في الإجماع وفيه خمسة فصول:

الأول في حقيقة:

هو اتفاق أهل الاجتهاد من هذه الأمة بعد الهادي¹ في أيما عصر على أمر ما لشرع أو لغير شرع ينمى

الفصل الثاني في حكمه:

حجية الإجماع قد قال بها أهل الأصول غير من لم يشبها لقوله سبحانه ﴿وَتَتَّبِعْ﴾ ولحديث «أمتي لا تجتمع» وخرق الإجماع حرام فحرم إحداث ثالث وفصل عندهم إن خرقاه وإذا لم يخرقا جاز وقيل خارقان مطلقا كون الوفاق يعقب الخلاف في عصر يجوز وأباه الصيرفي

¹ عليه السلام. * على الضلال.

أما الوفاق في الزمان الثاني
 ميناها هل يقتضي الإجماع
 على خصوص واحد ممتنع
 وليس شرطه انقراض العصر إذ
 وحكم بعض مع سكوت الباقي
 وقيل حجة وإجماع معا
 وقال هو حجة ولم يكن
 وقيل إن يحكم فلا ولا وإن
 إن قال صحي في الذي البلوى تعم
 ولم يكن بينهم منتشرا
 قد قاله الإمام فهو يمضي
 أو كان فيما لا تعم البلوى
 وفي السكوتي انقضا العصر اعتبر
 حجية المروي بالآحاد
 لأنه يفيدنا الظن وفي
 ومن يخالفه فلا تكفر¹
 إذا استدل أهل عصر أولا
 أو استدلو أهل عصر ثاني
 ففيه عن جمهورهم قولان
 حقيقة القولين فاجتماع
 أو هو مشروط بأن ينتزعوا
 تجدد الولاد الاجماع يؤذ^{*}
 ليس بحجة ولا اتفاق**
 لكن إذا ما عصر ذاك انقطعوا
 إجماعا ابن الجبائي المفتن
 أفق فإجماعا وحجة يكن
 به ولا مخالف له علم
 فإن فيه قائل لم يظهر
 كقول بعض وسكوت بعض
 به فليس منهما في الأقوى
 من ليس في القولي لديه معتبر
 من هذي الاجماعات أمر بادي
 أحكامنا الشرعية الظن قفي
 بخلفه الظني وليستغفر²
 أو أولوا وبعد ذاك أولا
 فليس يبطل القديم الثاني

1 بناء على ظنيته. * أي يقطع. ** أي إجماع.

2 وليتب.

لكنما الثاني إذا ما الأول بطالانه يلزم منه يبطل
إجماع أهل طيبة فيما يُرى طريقه التوقيف حجة جرى
وبعضهم إجماع أهل الكوفة معتبر كالعشرة¹ المعروفه
والخلفاء الخازمي الحنفي إجماعهم للاحتجاج بصطفي
ولم يبال خلف زيد الحامي لهم بتوريث ذوي الأرحام
خلاف مدرك الصحابة لهم يمنع من حجية إجماعهم
وخلف من خالف في الأصول إن تُحكم بكفره بالانضاء قمن
ولم يكن إجماعنا لكفره بمثبت إذ أثل لدوره
ويُطل الإجماع خلف واحد والبعض لم يعبأ بخلف الواحد
وهو مقدم على الكتاب إذ هو قطعي على الصواب
ومن يخالفه فكافر وإن نقل بظنيته فلا إذن

الفصل الثالث في مستنده

على القياس وعلى الأمارت يعقد الإجماع والدلالات
وبعضهم جوزه بلا سند لكن بيخت أي بتوفيق وجد
بأن يقول الله للنبي أحكم بما تشاء أو صفي
وقيل لم يعقد على الأمارت بل ما له بد من الدلالات
وبعضهم قال على الجليه يعقد الإجماع لا الخفيه

¹ صوابه: كالعشرة كما في التنقيح؛ فلعل نسخته تصحفت

الفصل الرابع في المجمعين

لم يُعتبر فيه جميع الأمت لفوت ما يفيد للقيامت
ولا العوام وبرأي يُعتبر وفاقهم مطلقا او فيما اشتهر
ولا الفقيه لم يكن بمجهتهد وعكسه بعكسه في المقتصد¹
ولم يكن فيه بلوغ النجمين حد التواتر بشرط في المُبين
لا بل ولو لم يبق إلا واحد صح احتجاجنا بقول الواحد
وكون إجماع سوى الصحابه حجة المذهب ذو الإصابه

الفصل الخامس في المجمع عليه:

ما يتوقف عليه علمنا بأن في الإجماع حجة لنا
مثل وجود الله والنبوت فذاك بالإجماع غير مثبت
بعكس ما لا يتوقف علاه مثل حدوثنا ووحدة الإله
والبعض لا يراه في الآراء والحرب حجة وبعض راء
ولم يك اشتراكنا في جهل ما لم نكلف فعله ذا حظل

الباب السادس عشر في الخبر وفيه عشرة فصول:

الفصل الأول في حقيقته:

محمتم صدقا وكذبا بالنظر لذاته فقط معرفُ الخبر
وقيل يعرفون منها وشرطا له الإرادة الذان غلطما
لكونهما خفية فلزما أن لا يكون خبر ليعلما

¹ أي القول السالك سبيل القصد.

الفصل الثاني في التواتر:

إخبار من لم يتواطؤوا على كذب على العادة عن حسي جلا
 حد التواتر وآية اجتماع شروطه العلم به عند السماع
 واختار في الكوكب - للإصطخري - تابعا - ان حده من عشر
 والقول باثني عشر أو عشرينا حكى وأربعين أو سبعينا
 أو بضع عشر وثلاثمائة ولو كفارا ولو اهل بلدة
 وهو يفيدنا كما للأكثر علما ضروريا وقيل نظري
 والباقلاني - جازما - لا يكفي أربعة عن خمسة في وقف
 وذا التواتر إلى لفظي له انقسام وإلى معني
 أما استواء الطرفين والوسط إن لم يباشر مخبر فمشتط
 وإن يكن هو المباشر يكن محسوسا المخبر عنه فاستبين
 فإنما الإخبار عما عقلا لم يك للعلم به محصلا

الفصل الثالث في الطرق المحصلة للعلم بخبر التواتر:

وهي سبعة:

العلم يحصل بالاستدلال أو خبر الله أو الأرسال
 أو خبر المجموع منا إذ عصم مجموعنا أو ما ضرورة علم
 وخبر الجمع العظيم بالذي قد وجدوه في نفوسهم خذ
 وبالقرائن عن النظام وابن الجويني علم الأعلام

الفصل الرابع في الحال على حظيرة الخبر:

كذب الحديث أن ينافي ما علم ضرورة أو بالدليل قد حتم
كذلك أمر شأنه التواتر فجاء آحادا لنا إذ يوثر
أي كان ذا غرابة أو ذا شرف أو بهما كمعجزاته اتصف
أو غير موجود لدى أهل الخبر وكتبهم بالفحص بعد ما استقر

الفصل الخامس في خبر الواحد

وخبر الواحد ما أفاد من خبر عدل أو عدول لك ظن
ففي الشهادات وفي الفتوى به والديوي يعمل كل نابه
واختلفوا في كونه للمجتهد حجة أو لا ولأول استند
والمخبر التكليف والعدالة والعقل الاسلام اشترطناها له
وإن يكن كفارا المتدعه فالقاضي لم يقبلهم ومن معه
والفخر بين من يبيح الكذب فصل تفصيلا وبين من أبي
والصحب كلهم عدول الا عند قيام ما ينافي العدلا
ملكة تآبي اقرار ما كبر من الذنوب وخسيس ما صغر
وما أبيع يقتضي رذاله تقدر في المروءة: العدالة
وفاسق مظنون فسق قبلا وإن يكن مقطوعه فالقاضي لا
وشارب التبيذ لا يرد عند ابن إدريس نعم يحسد
ورأي مالك الإمام رده لقطعه بفسقه وحده
ومالك والشافعي من جهل لا يقبلانه ونعمان قبل
عدالة العدول بالتركيب وباختبار بخلاط ثبوت
والشرط في التجريح والتركيب عند المحدثين في الشهادات

كذلك أيضا في الرواية العدد الشافعي يشرط إبداء سبب أما العدالة ففي الآراء والعكس أيضا لوقوع الاكتفا وذلك القاضي نفاه فيهما وقدم الجرح فإن تناقضا وإن يكن سببه ما زعما وبعضهم قدم - إن زاد على القاض شرط في الشهادة فقد تجرجه للاختلاف في السبب شيء فلم تحتج إلى إبداء بما استبان في العدالة وفي وقال يُكتفى بإطلاقهما معادل وجرح تعارضا وتوبته منه المركبي قدما مجرح عدده - المعدلا

الفصل السادس في مستند الراوي:

مستند الراوي الحديث الأعلى منه سماع الشيخ أملى أم لا كذا قراءة عليه يستمع أو قرء غيره على الشيخ سمع أو أن يرى قرا الكتاب أجمعا ولم يكن لفظ القراءة وعى والثالث المشكوك في سماعه واتفق القوم على امتناعه ورابع ما الخط فيه معتمد وذاك قد أباه نعمان فقد

الفصل السابع في محدده:

لم يكف عند الجبائي الواحد إلا إذا له يكون عاضد من ظاهر أو اجتهاد أو عمل وعندنا يكفي ولو كان استقل وفي أحاديث الزنى لم يقبل أقل من أربعة أبو علي لنا قبول صحب أحمد لأمر عبد الإله في الذي البلوى تعم

الفصل الثامن فيما اختلف فيه من الشروط:

رواية الفرع إذا لم يقبل حديثه الأصل بما لا تحفل
 الفخر مهما جزما لن يقبلا معا وإلا فالارجح أعمالا
 فشك الأصل في الحديث لم يضر عند كثير وعن الكرخي يضر
 إن لم يك الراوي فقيها مالك والحنفي لما رواه تارك
 وإن يك الراوي له تساهل في غيره عند الإمام يقبل
 كذاك أيضا جهلنا لنسبه وجهله اللسان لا يخل به
 ولا خلاف أكثر الأئمة لما رواه عند فخر الأئمة
 خلافه الحفاظ والكتاب لا يمنعه من القبول فاقبلا
 ولا خلاف ما روى لمذهبه وذا به مذهب لها انتبه
 يُرجع في رأي أبي حنيفة لمذهب الراوي للعلميت
 والكرخي ظاهر الحديث الأولى والشافعي في حال خلف أو لا
 وإن يك الحديث وجهين احتمل وأحد الوجهين رأي من نقل
 ولم يكن بظاهر في أحد محتمليه فبرأيه اقتد
 والقاض إن أوله الراوي على خلف الضرورة أبي التاؤلا
 أو لا ففي مذهبه وفي الخبر بما مرجح لواحد نُظر
 إن ورد الحديث في مسألت علمية وليس في الأدلت
 قطعية ما يعضد الحديث لا نقبله قطعاً وإلا قبلا
 وخبر الواحد يقتضي عمل عمت به البلوى إمامنا قبل

الفصل التاسع في كيفية الرواية:

إن يكن الراوي صحابياً يكن أعلى مراتب الرواية إذن
 حدثني أخبرني الرسول
 والثاني قال المصطفى والثالثي
 كذا أمرونا أو فئنا عن كذا
 وإن يقل عن النبي الهادي
 سابعها قوله كنا نفعل
 وإن يكن غير الصحابي يكن
 أخبرني سمعته إذا قصد
 فإن يكن إسماعه لم يقصد
 وقوله إن قال من فلان
 أو أن يقول الشيخ للراوي كما
 والحكم في ذا في وجوب العمل
 ثالثها أن يكتب الشيخ إلى
 من الحديث فله أن يعمل
 سمعت شيعي ولا حدثني
 رابعها أن يسأل الراوي هل
 به إذا يجب فالراوي لا
 والخامس الراوي الحديث يقرأ
 فإن على الظن من الراوي غلب
 وقد أجاز الفقهاء الرواية

أعلى مراتب الرواية إذن
 شافهني سمعته يقول
 أمر أو فئنا عن الوصال
 رابعها والخامس السنة ذا
 يحمل على السماع وهو السادي
 فيقتضي شرعية الذي يفعل
 أعلى المراتب إذن حدثني
 إسماعه مع غيره أو منفرد
 فهو على سمعته لم يزد
 سمعت ذا الراوي نعم فالثاني
 تقرأ الأمر بعد ما قد عمّا
 وفي تروّي السمع مثل الأول
 طالب شيء منه مما حملا
 بخط شيعه يظنه ولا
 يقول لكن ليقول أخبرني
 سمعت هذا فيشير بالعمل
 يقول لا أخبرني ولا ولا
 والشيخ لم ينكر ولم يقرأ
 إقراره فعمل به وجب
 هاتي وغيرهم أبوها غايه

أهل الحديث ليقبل أخبرني قراءة وغيرهم أخبرني
سادسها أن يقرأ الحديث ثم يقول بعد ما القراءة يُتم
لشيخه الحديث ذا أرويه قال نعم عني وخلف فيه
سابعها حدث بما في ذا الكتاب ولم يقل سمعته فلا ارتياب
في أنه غير محدث وإن في أن يحدث به عنه أذن
ثامنها إجازة وتطلق فيقتضي الكذب فيما حققوا
ظاهرها بـ كما جزت لك أن تروي عني ما تشاء من أي فن
وقد تُقيد كما عندك صح أني رويته أرويه ترو الأصح
وهذه لا تقتضيه¹ والعمل عنهم بما يجوز في القول الأجل
والظاهري اشترط المناولة كذا أن يروي عنه جاز له
في كتبه له أرو عني الكتاب إن صح عندك وكالكتب الخطاب

الفصل العاشر في مسائل شتى:

الأمدي والنجم يحتاجان بمرسل الحديث كالنعمان
إذ إنما أرسله حيث جزم بالعدل فهو بالحديث قد زعم²
وجاز عند الحنفى والشافعى أن يُنقل الحديث بالمعنى فع
إذ بالبلاغ للمعاني يعنى فلا يضر فوت غير المعنى
وشرط ذاك نفى الاخفويست والزيد والنقصان في الترجمة³

1 الكذب.

2 أي تكفل.

3 كلام الراوي.

وإن تزد إحدى الروایتین تقبل إذا كان¹ بمجلسین
وإن یکن بمجلس وأمكننا عنها الذهول تقبل ایضا عندنا²

الباب السابع عشر فی القیاس وفیه سبعة فصول:

الفصل الأول فی حقیقته:

إثبات مثل حکم معلوم لنا لآخر لشيء قد زکنا
فی علة الحكم لدى من أثبتا هو القیاس فاستفده یافقی

الفصل الثانی فی حکمه:

حجية القیاس عند العلماء - إلا أولى الظاهر - أمرٌ علما
لقوله سبحانه ﴿فاعتبروا﴾ وجواب عن معاذ یوثر
ومالك عن خبر الآحاد قدمه لرائد المقاد
فذلك لا یفید إلا حُکمة وذا یفید حکمه والحکمة
ومن یخالف من یراه حجه فی الدنیویات اتفاقا³ حجه⁴
وإن یکن بأن فارقا یماط فهو لدى الحجة⁵ تنقیح المناط
أو کان باستخراجنا الجامع من أصل فتخرج المناط قد زکن

¹ وفي نسخة: إذا كانا.

² المالكية.

³ إجماعا.

⁴ من یراه حجة.

⁵ الغزالي.

أو كان عن تحقيقه في الفرع فهو بتحقيق المناط مدعي

الفصل الثالث في الحال على العلة وهو ثمانية:

النص والإيماء والمناسبه	والدوران السبر والطرود الشبه
ثبت تنقيح المناط هنه	مسالك العلة فاحفظهنه
فالنص مثل قوله فعلت ذا	من أجل ذا أو علة الحكم كذا
وأما الإيماء فخمسا تلفى	أنواعه عن القرافي فالفقا
ترتيبه الحكم على وصف ولو	غير مناسب له منها رأوا
سؤاله عن وصف شيء قد سئل	عن حكمه ولم يك الوصف جهل
ورود فهمه على فعل منع	ما قد تقدم ¹ وجوبه ربع*
تفريقه في الحكم بين ذاء	وذائه عدم من الإيماء
أما المناسب فما تضمننا	مصلحة أو غيرها قد رُبنا ²
أقسامه ثلاثة ما في محل	ضرورة وما لحاجة حصل ³
ثم التمتي وما تقدا	يُرى لدى تعارض مقدا ⁴
أما الضروري فحفظ الدين	فالنفس فالعقل من الثافين ⁵
فالنسب المال، وحفظ العرض	من الضروريات عند بعض

1 في الكلام. * أي صار رابعا.

2 دفع.

3 أي الحاجي.

4 فيقدم الضروري على الحاجي والحاجي على التمتي.

5 الفساد.

تزويج الاولياء للبنات
وما على مكارم الأخلاق
لنقصه عن منصب أشم
وقطع أيدي ضروري
 واجتمعت أقسام ذوي المناسبات
ثم اشتراط العدل في الشهادات
وفي الإمامة على الخلاف
من التميمات في النكاح
والعدل للإقرار ليس يشترط
دفع المشقة ضروريا عوا
وهو إلى ما اعتبر الشرع وما
ما نوعه في نوع حكم معتبر
أو نوعه في جنسه أو ما اعتبر
أما الذي الشارع ألغاه فلا
مثل المناسب الذي في فتيا
ثم الذي إلغاه قد جهلا
ومالك يقبل هذا مطلقا
وعند بعض من ذوي الإفاده
وليس منه ما على اعتباره
مصلحة كلية قطعيه

في صغر ثنائي المناسبات
يحث مثل سلب ذي استرقاق
أهلية الشهادة التمي
صونا للأعضاء أو سوى الضروري
كلا بوصف واحد كالتفقات
صونا للذي النفوس ذو ضرورت
حاجية وعندهم توافي
لا غيرها في المذهب الصّاح
للوازع الطبعي من دون شطط
وذا تتممة وحاجيا يرى
ألغى وما جهل حاله انتمى
أو جنسه في جنسه الذي اعتبر
في نوع حكم جنسه فلتعتبر
يعلل الأحكام عند الفضلا
أفتى بها بعض الملوك يحى
كذا اعتباره فسم المرسلا
كغيره فيما القرافي حققا
يقبل في العقود لا العباده
دل الدليل عند كل فاره
تنمى للاضطرار أو ظنيه

الدوران:

الدوران ما إن الوصف وجد فالحكم يوجد وإن يفقد فقد
والدوران في محل واحد وفي محلين يكون وارد
وهو يفيد ظنا لتعليلًا وقيل بل قطعًا والامدي لا

الصبر والتقسيم:

والصبر والتقسيم حصر ما في أصل قياسنا من الأوصاف
وتُبطل الذم لم يكن ليعتبر منها لتعليل ففي الباقي انحصر

الطرد:

والطرد أن يقارن الحكم بلا تناسب وصفًا وبعض حظلا

الشبه:

والشبه الوصف الذي ما ناسبًا لذاته واستلزم المناسبا
في الحكم والصورة عندهم يفي وسمّ ذا غالب الاشباه تفي
مثاله شبه عبد قادر يقتل بالحر وغير الحر
كذاك في الصورة أيضا لابن عليّة يقع خذها عني
الفخر سوى بين الامرين متى مستلزمًا للحكم في الظن أتى
قياسه ليس كما للقاضي بحجة على ذي الاعتراض

تنقيح المناط:

إلغاؤك الفارق تنقيح المناط فذاك شرك ذاك في الحكم المناط

الفصل الرابع في الحال على محمد المختار العلة:

الأول النقض:

النقض في اصطلاح أهل العلم أن يوجد الوصف بدون الحكم والفضلاء قد رَووا في القدح به مذهباً أربعة عن من نبه ثالثها لا إن وفي المانع في صورة نقض ونعم إن لم يف رابعها ليس به إن صرحا بعلة قدح وإلا قدحاً جوابه منع وجود الوصف أو أن ذا الحكم هناك منفي

محمد التائيد:

وعدم التأثير منها أن نجد حكماً مع الوصف ويبقى إن فقد

العكس:

خلاف ذاك العكس كون الحكم في صورة أخرى لا مع الوصف يفي وذلك أن علل الشرع تُرى يخلف بعض بعضها كما تُرى

القلب:

القلب إثبات نقيض الحكم بعلة الحكم عن أهل العلم وهو على قسمين ما يقصد به معترض إثباته لمذهبيه والثاني ما به يروم من سأل إبطاله لمذهب الذي استدل

القول بالموجب:

والقول بالموجب أن تُسلماً ما أوجبه علة الذ خاصما

في مُدَّعاه والخلاف باقي بحاله في صورة الشقاق

الفرق:

الفرق إبداعك للمناسب في الأصل وهو القرع لم يُصاحب
كعكسه وقدحُه يُبنى على منع بعليتين - أن يعللا

الفصل الخامس في تحديد العلل:

وجوزوا بعليتين نُصَّتا تعليل حكم لا إن استُبطتا

الفصل السادس في أنواعهما (وهي أحد عشر نوعاً)

الأول التعليل بالخل وعند بعض أنه ذو حطل
فمن يميز أن تكون العلة قاصرة فلا يرون حطاله
كالخمر إن علل بالخميره كذا الربا في البر بالبريه

الثاني:

الوصف إن لم ينضبط يعلل بالحكمة الحكمُ وقيل يحطل
والحكمة التي لأجلها تُرى علة الاوصاف عند من درى¹

الثالث: التعليل بالعدم:

وجاز بالعدم أن يعللا وفيه قد خالف بعض الفضلا

¹ في نسخة: ... عن نظراً بدل "عند من درى".

يقال لا علة في العصير قد تُتقى فليس باحذور
فعدم العلة صار عله لعدم المعلول يا بن الجله

الرابع: التعليل بالإضافات:

ومنع المانع تعليل العدم من الإضافات لأنها عدم

الخامس: التعليل بالحكم الشرعي:

وحكم شرع علل بالشرعي كنفس يحرم أي في الشرع

السادس: التعليل بالأوصاف:

أوصافنا عريضة إن انجلت عن غيرها ذات اطراد عللت

السابع والثامن:

وجاز تعليل بما قد ركبت للأكثرين وبما قد قصرت
للشافعي، وأبو حنيفة وصحبه إلا إذا ما نصت
إذ إنه التعليل فائدته عندهم للفرع تعديته
ويفادة سكون النفس للحكم إذ ناسب دون لبس
محلّه على مراد الشارع مطلعة كان جواب الشافعي

القاصح من أنواع العلل:

وجاز بالسّم على الإطلاق ثالثها جاز بذّي اشتقاق¹

العاشر:

تعليل الاحكام بوصف قدرا فيه اختلاف العلماء الكبرا

الحادي عشر:

وجاز تعليل لحكم عديم بعلة إلى الوجود تنتمي
وذاك تعليل انتفاء الحكم بمنع و* بعض أهل العلم
على وجود مقتضي حكم الذات² غلّ لا يُوقَف التعليل ذا
إذ ضد علة الثبوت المانع فلا توقّف على المانع
جوابه قبح العمي لم يصّر زيدا لما بينهما من جُذر

الفصل السابع في ما يحظره القياس:

في العدم الأصلي القياسُ سوغه قوم وقوم آخرون في اللغة
والمنع في السبب والشرط شهر وليس في المعقول مما قد حظر
وذا له عندهم قد علما إلحاق غائب بشاهد سّما
وفي الحدودات وفي التكفير يجوز والرخص والتقدير
والسوغ في أصل العبادات¹ الأحق والمنع في العادات أخرى والخلق

¹ في نسخة: ثالثها إلا بذّي اشتقاق؛ أي لا يجوز إلا.... إلخ * قال..

² لغة في الذي، عن السيوطي.

حُكيَ ذان عنه لكن لا عمل بواحد من أجل بطلان العمل
وإن يكونا رُويَا في آن وما استوى في القوة القولان
فقوله الأقوى وإن لم يشر إلى مقوٍّ فلبعض خير

الفصل الثاني في الترجيع:

اتفق الأكثر أنه على قول سوى الراجح لن يعولا
وبعضهم أنكروه مخيرا أو متوقفا وكل حظرا
دخوله العقلي إذ تعذرا تفاوت في القاطعين بالحرى
بكثرة الأدلة الترجيح يكون وهو المذهب الصحيح
والجمع بين المتعارضين إن يمكن بقيد أو بتخصيص قمن
وإن يعما - وهما قد علما - نسخ الآخر الذي تقدا
وسقطا إن جهل الأخير والحكم إن يقتربا التخيير
وإن يُظننا - والأخير علما - ينسخ ما تأخر المقدما
أو لا فللترجيح يرجع وإن علم واحد والآخر يُظن
فالتأخر متى ما علما ينسخ ولا ينسخ مظهرهما
وقدّم المعلوم حيث جهلا تاريخ أيضا لتكون أعدلا
وإن يخصا فبما تقدا من حكم ما يعم فيهما احكما
فإن يعم واحد والآخر يخص قدم عليه الآخر
إذ ذاك غير مقتضٍ لإلغا شيء وعكسه الأخص ألفى
كون كليهما أخص وأعم من وجه الترجيح مطلقا حتم

الفصل الثالث فيه ترجيحات الأخبار:

ترجيحنا لخبر على خبر في المتن والإسناد عند من نظروا
أما في الإسنادات فالراجح ما في قصة مشهورة قد علما
كذلك ما رواه أكثر أو أحفظ أو قد سمعوا منه رأوا
وما رواه صاحب القضية ما كان أهل طيبة الزكية
مستفيين أنه يعمل به رواية الفقيه عند المنتبه
ما نسقه أحسن أو ما اختلفا رواته في رقبته للمصطفى
وما يرى به لدى إثبات حكم به توافق الرواة
كذلك الخالي من اضطراب موافق لظاهر الكتاب
مروي راو بلسان العرب ذي خبرة ومن بذكر السبب
قد عرفت منه العدالة كذا بالاختبار أو كثير واحتذى
من كان من أكابر الصحب ومن لم يُختلط فيما مضى من الزمن
ومن سماه واحد ومن لا رواية له صباه أصلا
كذا إذا ما مدني يكون أو آخر إسلامه يبين
أما ترجيح المتن فوجب ترجيح وارد على غير سبب
كذلك ما على خلاف خصا وما يكون في المراد نصا
وما نفى النقص عن الصحابي وذو عبارات أتت مختلفه
وذو عبارات أتت مختلفه لكن معانيها أتت مؤتلفه
وما قضي به على آخر في بعض المواضع مرجحا يفي
وما على المراد من وجهين دل وما على فصاحة اللفظ اشتمل
أو لفظه حقيقة أو كررا أو ناقلا عن حكمنا العقلي يرى

أو كان ذا خلاف اطلع عليه بعض الصحابة ولم يَجْنَحْ إليه
ورجحنا ما لا تعم البلوى به من ابلاها تكون بلوا

الفصل الرابع في ترجيح الأقيسة،

يرجح القياس بالنص على علته وعدم العود إلى أصل بتخصيص وبانعكاس¹ - فاعلم- وطرده علة القياس¹ أو شهدت لها أصول كثرت ما فرعه من جنس أصله وما وما فروغها تعم والتي ترجيح ما بعض مقدماته وما له العلة وصف حققا معلل بما خلفه أقل أيضا على تعليلنا بعدم وبالإضافي وذي التقدير وتعليلنا الحكم الوجودي بصفه كالعدمي بالعدمي والعدمي لأنه بالعدمي يستدعي تعليلنا به من التقديري على خلاف الأصل والقياس إن أو بتواتر أو اجماع يكن

علته وعدم العود إلى أصل بتخصيص وبانعكاس¹ - فاعلم- وطرده علة القياس¹ أو شهدت لها أصول كثرت ما فرعه من جنس أصله وما وما فروغها تعم والتي ترجيح ما بعض مقدماته وما له العلة وصف حققا معلل بما خلفه أقل أيضا على تعليلنا بعدم وبالإضافي وذي التقدير وتعليلنا الحكم الوجودي بصفه كالعدمي بالعدمي والعدمي لأنه بالعدمي يستدعي تعليلنا به من التقديري على خلاف الأصل والقياس إن أو بتواتر أو اجماع يكن

علته وعدم العود إلى أصل بتخصيص وبانعكاس¹ - فاعلم- وطرده علة القياس¹ أو شهدت لها أصول كثرت ما فرعه من جنس أصله وما وما فروغها تعم والتي ترجيح ما بعض مقدماته وما له العلة وصف حققا معلل بما خلفه أقل أيضا على تعليلنا بعدم وبالإضافي وذي التقدير وتعليلنا الحكم الوجودي بصفه كالعدمي بالعدمي والعدمي لأنه بالعدمي يستدعي تعليلنا به من التقديري على خلاف الأصل والقياس إن أو بتواتر أو اجماع يكن

¹ أي انعكاس العلة وطردها.

الفصل الخامس في ترجيح طرق العلة:

قال الإمام فخرنا المناسبه أرجح من مظنون سبر والشبهه والطرد والتاثير، والصحيحُ والدوران أو هو الرجح وقدّم المناسب الذي اعتبر في نوع حكم نوعه عن مُعتبر في نوعه جنسه أو ما اعتبراً في جنس حكم نوعه وما يرى في جنس حكم جنسه معتبراً إذ الأخص بالتقدم حرى والثالث الثاني عارض وما سوى الأخير فعليه قدما ثم من الأجناس جنس أعلى ووسط وسافل فالأعلى أرجح منه غيره والدوران في صورة يرجح ما في صورتان وشبهه في الوصف منه أقوى في الحكم والخلاف فيه يروى

المباحث التاسع عشر في الاجتهاد:

الاجتهاد هو أن تستفرغاً وسعك في المطلوب في وضع اللغى وعرفاً استفرغ وسع في النظر فيما تلام فيه شرعاً إن تذر

الفصل الأول في النظر:

النظر الفكر الذي توصلا لعلم أو ظن به فيما اعتلى وقد يحد بتَرَدُّدات ذهنك ما بين الضروريات وقيل بالتحديق للعقل إلى نحو الضروريات حدّه انجلي وهو يكون في التصورات من أجل تحصيل المعرفات

للماهيات المفردات بشروط تُخص في المنطق ما به تنوط وإن يك الدليل ذا مقدمه خست تكن له النتيجة لَمَه¹

الفصل الثاني في حكمه:

قد أوجب النظر مالِك كما قد أبطل التقليد نجم العلماء لقوله جل وعز ﴿فاتقوا الله ما استطعتم﴾ فلتقوا وأوجب التقليد للضرورة للفقها في بضع عشر صوره الاولى في الاحكام فإن يقلّدوا في أعين المجتهدين اجتهدوا كما على المجتهدين ينحتم في أعين الأدلة اجتهدهم وخالفتم معتزلو بغداد والجباي جاز في الاجتهاد

فروع ثلاثة:

الفروع الاول إذا يستفتي مجتهدا في نازل مستفت وعاد ذا النازل فالراجع أن يُعيد الاستفتاء عند من فطن

الفروع الثاني:

الثان الانتقال من ذا المذهب لآخر الرّياش لم يكن أبي لكن بشرط عدم الجمع على وجه مخالف لإجماع الملا؛ كمن تزوج بلا ولي ولا مهر وإشهاد فهذا حظلا وأن يكون الفضل فيمن قلدا بوصل أنباه إليه اعتقدا

¹ ملائمة.

ولم يكن قلده رميا في عماية فعل الأضل الخلف
وأن يكون من تتبع الرخص محترسا لم يتخذهن فرص
قال المذهب إلى السعادة طرّق وللجنة والزيادة
وقيل لا في الاء ذو انتقاض فيها بالاجماع قضاء القاضي
ما خالف الإجماع والقواعد والنصّ أو من القياس ما بدا
وقولّه بشرط أن لا يتبع رخصها نظر فيه من تبع
فإن يرد بالرخص المسائلا هاتي يصب لأن حكما باطلا
مع التأكّد بحكم القاضي فدونه أخرى بالانتقاض
وإن يكن أراد بالرخص ما على المكلفين سهلا علما
إذا عصى المقلدون مالكا في الماء والروث وغير ذلكا

قائمة:

لكل من أسلم أن يقلدا من شاء الاجماع عليه انعقدا
وجاز بالإجماع أن يستفتي معاذاً ابن جبل مستفتي
شيخ التقى الصديق بل له العمل بما به أفى معاذ بن جبل

الفرع الثالث:

الثالث العامي مجي مختلفا فيه يؤثم وفيه اختلاف
ثانية الصور عند ابن أنس تقليدنا للقائف الذي فرس
ثالثة يجوز أن نقلدا في قيم المتلف تاجرا عدا

ما يتعلق¹ بحق الله أو لا بد من ثان له فيما رأوا
 رابعةً تقليدنا لقاسم فرد وفيه خالف ابن القاسم
 خامسةً تقليدنا المقومما أرش الجنائيات بما قد قوما
 سادسةً تقليد خارص فقد يحرص للنبي الانصاري فقد
 تقليدنا الراوي أيضا سابعه ثامنةً تقليد طبّ تاسعه
 تقليدنا في القبلة الملاح إن أدلة القبلة تخفى يستب
 إن كان عدلا ذربا في البحر بسيره كهو بسير البر
 عشرةً تقليد غير المجتهد لثله في رؤية الهلال عُذ
 لضبط تاريخ وهذي العشر بأربع أمدهن أخرى
 يجوز في الإهدا والاستيدان تقليدك الإناث كالصبيان
 كذلك أجزاء في الذكاة ما كان كذا الخراب حيث علما
 أن إمام المسلمين قد بناه أو البلاد اجتمعوا على بناه
 في غير ذين اجتهد العالم إن لم تعذر الأدلة فإن
 تعذرت صلى إلى الخراب إن لم يك البلد في خراب
 أما سوى العالم فليصل في كل المساجد لجهل يقتضي
 تقليدنا العامي في ترجمت فتوى بلفظ ما وفي القراءات
 ومنع التقليد - في المشاهد مثل زوال الشمس - كل أحد

الفصل الثالث فيمن يتعين عليه الاجتهاد:

1 في نسخة: ما يتعلق.

العلم مقسوم إلى قسمين
 فالثان علم ما عليه وجبا
 فمن يرد تأدية الصلاة
 فليتعلم حكم ما أراده
 كالبيع والصرف وغير ذين
 فليس فرض العين في العبادة
 فطلب العلم فريضة على
 فعالم بمقتضى العلم عمل
 وغير عالم وعامل أتى
 وعالم بعلمه لم يعمل
 فالعلماء خير لدى الأعلام
 وقد يكون الجهلاء أفضلا
 كذاك من في العلم باعته اتسع
 أما الكفائي فعلم ما له
 فواجب في الشرع أن يكونا
 كيما يكونوا قدوة الأتباع
 ومن يكن طيبة سجيته
 وجاد حقاً حفظه وحسناً

فرض كفاية وفرض العين
 إذ منع الجهول أن يرتكبا
 والحج والصيام والزكاة
 من ذي وغيرها من العبادة
 من كل ما يقع بين اثنين
 منحصر عند ذوي الإفادة
 كل من اسلم على ذا حملا
 أطاع طاعتين نعم ما فعل
 معصيتين يسما أتى الفتى
 معصية وطاعة قد عملا
 من غيرهم في مثل ذا المقام
 كشارب الخمر يراه عسلا
 من غيره أعظم ذنبا للتبع
 تعلق لأحد بحاله
 في الدين منا متفقهونا
 حفظا لشرعنا من الضياع
 بين الورى واعتدلت سريرته
 إدراكه العلم له تعينا

الفصل الرابع في زمانه

جواز الاجتهاد بعد المصطفى عليه قد أجمع أهل الاصطفا
أما زمانه¹ فقال الشافعي وقع منه حاجج المنازع
وقد أبى ذا أبوا علي وهاشم وبعضهم في الرأي
والحرب لا الأحكام والمحققون في كل ذا قال الإمام يقفون
أما وقوع الاجتهاد في زمن نبينا من غيره فهو قمن
من حاضر وغير حاضر فقد قال له معاذ رأيي أجتهد

الفصل الخامس في شرائطه:

شرط ذي الاجتهاد أن يرى بما عليه الالفاظ تدل عالما
كعارضات كلم النصوص من نسخ او تقييد او تخصيص
وغيرهن من أصول الفقه دون عرفان فروع الفقه
يدري من الحديث والكتاب مواضع الأحكام في الأبواب
ويعلم البراءة الأصلية وهي الاصل عدم الشرعية
وموضع الإجماع كي لا يخرقا إجماع أرباب التقى فيفسقا
يتقن شرط الحد والبرهان كالتحو واللغة والبيان
وحالة الرواة كي يقدموا عند التعارض الذي تقدا
ولم يكن شرطا عموم النظر بل جاز في ذا الفن دون الآخر

¹ وفي نسخة: وفي زمانه.

الفصل السادس في التصويب:

واحد المصيب في العقائد وخالف الجاحظ غير راشد
أما في الاحكام فهل لربنا في الواقعات حكم - ام لا - عينا
والثان قول من يقول كل مجتهد أصاب وهو الجمل
ثم إذا لم يك حكم عينا لله جل ههنا فهل هنا
حكم مناسب لو ان لله حكما معينا لكان إياف
وقال بالأول - مشبهينا - جماعة من المصوبين
والثان قول بعضهم ثم إذا قلنا له حكم معين فذا
دليله قطعي او ظني أو ما له ظني او قطعي
وذا لدى أصحابه كالمقبر فباتفاقهم عليه فاعتر¹
فإن نقل دليله ظني فهل يكلف اطلابه خلف حصل
فإن يكن أخطأه إذا وجب تكليفه بما على الظن غلب
والقائلون إنه قطع به توافقوا لأمره بطلبه
واستاهل العقاب من قد أخطأه عند المريسي وكل خطأه
واختلفوا هل كان ذا انتقاض مخالف له قضاء القاضي
مالك المصيب واحد وقد إختاره الرازي مختار الرشد
وهو الموافق لحكم الله جل وما على مخالف له عدل

¹ قال الشيخ محمد الحسن: صوابه:

وهو لدى الأئمة لهذا ذكروا دفن عليه باتفاق يعثر

قال في فتح القدوس: يقال: اتفق لنا أمر كذا إذا حصل من غير أن يتقدم ما يدل عليه ولا أخذ في أسبابه.

لنا على ذلك أن الشارعا جل وعز شرع الشرائع
لدرئها فسادنا وجلبها صلاحنا تفضلا من ربها
إذ لم يجب في رأينا الصّحاح عليه من أصلح أو صلاح
فحكمة الشريعة أمر لم يكد يوجد في نقضين فالحكم اتحد
ولهـم الإجماع أن المجتهد غالب ظنه وجوبا يعتمد
كذاك من قلده فلم نكن نعني بحكم الله إلا ما يظن¹
إذا فكل ذي اجتهاد صائب فالحكم ظنّ ذي اجتهاد راكم²
كحال ميتة لذي اضطرار ننسبها ولذي الاختيار
فكان فعل واحد بالنسب لاثنين حلا محرما³ كالميتت

الفصل السابع في نقض الاجتهاد:

إن علق الثلاث ذو اجتهاد من قبل ملكها بالاجتهاد
فإن قضى قاض به وبعد ذا تغير اجتهاده لم يُبذ
وحيث لم يحكم به قاض بُذ ولم يحز إمساكها فلتنبذ
وإن يجئ بقوله ما ذكرنا سواء ثم رأيه تغيرا
فإن هذا تجب المفارقة لها عليه في الذي روى ثقته⁴
وكل حكم بقضاء القاضي يصل ما له من انتقاض

1 المجتهد.

2 نسخة: لا زب.

3 يقال: حرّمه وأحرمه.

4 الفخر.

ما لم يكن في نفسه منتقضا وذاك في ثاني فصوله¹ مضى

الفصل الثامن في الاستفتاء:

إن سئل عن حادثة مستفتى ثانية؛ إن يذكر الذأفتى أفقى به ثانية وإن نسي فإن يكن ثانيهما أداه وإنما الأحسن عندهم معا² ومنع استفتاء من لم يظننا ثم إذا ما العلماء اختلفوا وجب الاجتهاد في أوسعهم وقيل لا إذ ما رأوه حق ومن هنا لم يك ترك النظر فإن ظننا الاستواء مطلقا أمكن أن يقال قد تعذرا وأن يقال يسقط التكليف أو ظن رجحان بإطلاق حصل وإن يكن في العلم والتساوي وإن يكن في الدين - والعلم استتوا وإن يكن في الدين هذا يرجح

ثانية؛ إن يذكر الذأفتى فهو بتجديد اجتهاده عسي لخلف الاول بهذا أفتاه إخبار من قلده ليرجعا ذا ورع كثير علم ديننا عليه في الفتوى ولم يأتلفوا علما عليه ثم في أورعهم فهم إلى الله جميعا طرق في حالهم عندهم بمنكر في حال تفرع على ما سبقا؛ تعذر الأمرين فانظرا ويفعل الذأ ولا يحيف إذا برجح تعيين العمل في الدين الاعلم إليه فاوي فيه - فالادين أتباعه رأوا والعلم ذا فقفو هذا أرجح

¹ هذا الباب.

² أي جميعا.

الفصل التاسع فيمن يتعين عليه الاستفتاء

إن نزلت بغیر ذي اجتهاد نازلة فحكم ذاك باد:
 إن كان جاهلاً فالاستفتاء عليه واجب ولا خفاء
 أو عالماً درج الاجتهاد لم يبلغه؛ فاستفتاءه قيل المحتم
 وإن يكن بلغها واجتهاداً وظن حكماً ما به تقليداً
 وإن يكن لم يجتهد فالأكثر تقليد غيره عليه يحظر
 وقيل جاز مطلقاً، لابن الحسن تقليده الأعلیٰ مذهب حسن
 وقيل جاز في الذي يخص لا ما به يفتي على ما نصوا
 وابن سريج جاز إن لم يتسع للاجتهاد الوقت لا في المتسع
 ولا يجوز في أصول الدين تقليد غير عند الأكثرين
 لقوله سبحانه ﴿لا تقف ما﴾ والخطر في الخطأ فيه عظماً

الباب العفرون في جميع أئمة المجتهدين وفي تصرفات المكلفين
 وفيه ففصلان الفصل الأول :

أحكام شرعنا لها أدله قسمها قسمين أهل الملة
 دليل كونهن مشروعات لنا وكونهن واقعيات
 دليل الأول الكتاب والخبر إجماع الأمة وإجماع المقرر
 قياسنا ما قاله الصحابي براءة الأصل كالاستصحاب
 سد الذرائع والاستقراء مما به في الباب ذا قد جاءوا¹
 والعادة استحسان استدلال والأخذ بالأخف مما قالوا

¹ قال الشيخ محمد الحسن: الصواب أن يجعل بدل هذا الشطر: مصلحة رسالة نجا.

والعصمة اتفاق أهل الكوفة والخلفاء واتفاق العشرة¹
 فالخمس الأول قد تقدمت قولُ الصحابي دليلاً قد ثبت
 لملك والشافعي في القديم لأنهم في الاهتداء كالنجوم
 وقيل لا إلا إذا ما خالفنا قياسنا وقيل إلا الخلفاء
 وقيل إلا ابن أبي قحافه وسيدي عمر ذا الخلافه

المصلحة المرسله:

أما المصالح فممنها معتبر شرعا وما يلغى وما لم يعتبر
 فيه ولم يُلغِ وذا مصلحت مرسله وهي لدينا حجت
 وعن أبي حامدنا إن وقعت محل حاج أو تتمه لغت
 واعتبرت إن اجتهد المجتهد أدى لها عند ضرورة ترد
 مثاله ترس الكفار من دوننا بقية أبرار
 فإن كفنا عنهم علينا أتوا وثقني الترس إن رمينا
 وشرط هذي كونها كليه حيث ضرورة وقت قطعيه
 لنا عليه أنه تعالى أرسل للمصالح الأرسالا
 فإن نجد مصلحة فالأغلب في الظن أنها بشرع يُطلب

¹ الصواب: العترة؛ فلعل في نسخه تصحيحاً.

الاستصحاب:

كون اعتقاد كون ذا في الحاضر أو ما مضى يوجب ظن الناظر
ثبوته في الحال أو في الآتي: يدعى بالاستصحاب عند النات¹
ومالك احتج به والصيرفي مخالفي جمهور أصحاب الحنفية
لأنه من القضا بما رجح مثل القضاء بالشهادة فصح

البراءة الأصلية:

تعريفها استصحاب حكم العقل في عدم الاحكام لدى المعرف
لأن علم عدمها² في الخالي يوجب ظن عدمها في الحال
فوجب اعتماد ذا الظن وقد فحص عن رافعه فما وجد

العوائد

غلبة المعنى على الناس تعم وقد تخص بعضها العادة سم
فذي بها يقضى لدى الأصحاب كما تقدم في الاستصحاب

الاستقراء:

تتبع الحكم في الافراد على حال بما يغلب ظن العقلا
في أنه في صورة النزاع كذا بالاستقراء له كن داع

1 الناس.

2 في نسخة: عدمه في الموضوعين.

سد الذرائع:

سد الذرائع دعوا حسم مواد وسائل الفساد دفعاً للفساد
 فالفعل إن كان إلى المفسد وسيلة يمنع غير فاسد
 وهي كما تُسد حتماً يجب ويكره الفتح لها ويُندب؛
 إذ الوسائل لمن حققها حكم المقاصد لمن مطلقاً
 كالقبح والحسن والاعتبار وربما خولف في اعتبار
 ومثل ذا وسيلة أخرم تفضي إلى مصلحة لم تخرم
 مثل التوسل بدفع المال إلى الخارب اتقوا اقتتال
 لكن بشرط كونه يسيراً عند الإمام النجم لا كثيراً
 وشتنوا عليه أن خالف ما رواه في بيع الخيار ظلماً¹
 إذ ذاك مهيع ركوب متسع ومسلك لسالك لا يمتنع
 فليس من مذهب الأويرى صاحبه خلفاً حديثاً أثراً
 لكن ذاك لدليل أرجح لعمل² الغراء³ عند الأصبحي⁴
 وليس ذلك باب مخترع لمالك ولا يبدع مبتدع

¹ جمع ظلوم.

² في نسخة: كعمل.

³ المدينة.

⁴ مالك.

تنبيه:

قد نقلوا أن اعتبار العادات والسد¹ والمصلحة المرسلت
يختص مالك بها ولم يكن كذلك بل عمومها كلاً زكناً

الاستدلال:

وهو اغاولة للسدليل للحكم من أدلة العقول²

وفيه قاعدتان الأولى في الملازمة:

وضابط الملزوم ما يحسن "لو" معه كما لأزم السلام رأوا
ثم الاستدلال إما بوجود ملزوم أو بعدمه أو بالوجود
للازم أو عدمه فالأربع منها اثنتان تتجان فاسمعوا
فما به على وجود ما لأزم قد استدل بوجود ما لأزم
فمنتج كما به على عدم ملزومه يدل عدم ما لأزم
فكل ما وجوده قد أنتجا إذا كرى عدمه لم ينتجا
وعكسه بعكسه إلا إذا يكون ذا اللازم قد ساوى لذا³

1 للذرائع.

2 أي أدلة العقل، لا من جهة الأدلة المنصوصة.

3 في نسخة:

..... إلا إذا تساوى فتتج كل نفساً

كقولنا لو كان ذا إنساناً بقوة صاحب ضحك كانا.

فتنتج الأربع، والملازمه بين الملازم وما قد لازمه
قطعية تكون كالزوجيه لعشرة وقد ترى ظنيه
كذلك أيضا قد ترى كليه كالعقل والتكليف أو جزئيه

القاعدة الثانية:

الإذن هو الأصل في ذي النفع وفي المضر كونه ذا منع
وربما في ذلك جَلُّ المنفعه فيوجد الوجوب مقرونا معه
كذلك المضر فالمضره منه متى تعظم أفادت حظره

الاستحسان:

تعريف الاستحسان أن تتبعا أقوى الدليلين وذا الباجي ادعى
أو هو حكمه بلا دليل فكان إجماعا من المظلول
أو هو العدول لخلاف ما حُكم في مثلها به على وجه أهم
أو ترك وجه من وجوه الاجتهاد لا شامل شمول الالفاظ يراد
وجه أهم منه وهو حجه¹ عند ابن ثابت² وبعض مجّه³

¹ في نسخة: لوجه أقوى منه وهو حجه.

² أبي حنيفة.

³ كرهه.

الأخذ بالأخف:

الأخذ بالأخف عند الشافعي من حجج المجتهد المقانع¹
كأن يقول الحنفي المودى من اليهود كالحيف يودى
وقيل مثل ثلثها أو نصفها فقال بالثلث وما إن سَفِها²

العصمة:

وهل يجوز أن يقول الله لذي الصفاء احكم بما تشاء
فعند موسى أن ذلك وَقَعَ وذو اعتزال بامتناعه قطع
والشافعي والفخر قد توقفا في حل ذا ومنعه توقفا

إجماع أهل الكوفة:

إجماع أهل الكوفة احتج به بعض لما ورد لها من صحبه
كما يقول مالك في طيبة دارة كرش³ المصطفى والعييه

قائمة:

¹ جمع مقنع كجعفر: نعت "حجج"، يقال: فلان شاهد مقنع أي رضى يقنع به، أنشد في اللسان:

وبايعت ليلى بالخلاء ولم يكن شهود على ليلى عدول مقانع.

² أي جار.

³ أصلها ككتف؛ سكنت العين فجاز في الفاء الفتح والكسر، كما في نظائرها.

بين الدليلين التعارض يقع
والأصل والظاهر والأصلين
وفي جميع المعارضات
أما الدليلان فآتيان
وقيل بالتخير والترجيح
وأما الاصلان فملفوف قطع
فقال الاولياء حيا اقتطع
ففي القصاص اختلفوا أو يُفَرَّقاً¹
والظاهران مثل أن يختلفا
ويده ويدها ظاهرتان
ومالك -رجح بالعوائد-
والأصل والظاهر في اختلاف
فالأصل قولها وقول الزوج
فغلب الأول مالك كما
وغلب الأصل على الغالب في
فإنما² الأصل براءة الذمم
للأصل من أهل التقى والورع

1 في نسخة: فرقا. * في نسخة: لأحد البيتين. ** أحق.

*** قال الشيخ محمد الحسن: صوابه:

فغلب الثاني مالك كما للشافعي تغليب الاول اتمى.

2 في نسخة: إذ إنه. وفي أخرى: لأنه.

لا سيما إن كان هذا المدعى براءة الذمة الاصل فاعلمنا
وفي الشهود الغالب الصدق كما ما هو الاصل حيثما تقابلا¹
وغلّبوا الغالب فيهم ر على

فائدة:

الأصل أن يَقْضَى بالاستصحاب أو الظهور الشرع ذو الصواب
إن يخل كل من دليل عارضاً وإن يكن معارض فلا قضا
ومالك استثنى أموراً يلتزم مزيد ترجيح إلى ذاك يُضَمُّ
أحدها ضم اليمين للنكول فالظاهران اجتماعاً فع المقول
تحليف مدعى عليه فمعاً أصل البراءة اليمين اجتماعاً
تشابه الأثواب والأواني بالاجتهاد اثنان يحصلان
الأصل مع ظهور الاجتهاد واكتف في القبلة باجتهاد
أما دليل موقع الأحكام من بعد شرعها لدى الأعلام
فما على وقوع أسباب تدل ونفي مانع وشرط قد حصل
وهي لديهم غير ما محصوره² وبعضها يعلم بالضروره
كالظل يزداد على الزوال كمال شعبان على الهلال
وبعضها يظن كالميننه أملاكنا منهن وهي اليينه
والأيدي والأيمان والأقارر وكالنكولات وكالشعائر

¹ أي تناقضاً.

² في نسخة: وهي لديهم لم تكن محصوره.

الفصل الثاني في تصرفات المكلفين:

تصرف المكلفين نقلاً أو إسقاطاً أو قبضاً أو اقباضاً رأوا
 خلط أو التزام أو إنشاء ملك وباختصاص أيضاً جاءوا¹
 إذن أو اتلاف وتاديب كذا زجر فعشرة مع اثنين خذا

النقل:

النقل منه ما يكون بعوض في العين أو ما في المنافع العوض
 ومنه ما كان بغير عوض مثل الهدايا والوصايا فارتضى
 الإسقاط:

ثم الإسقاط يكون بالعوض كخلعنا وعفونا على عوض²
 وكالكتابة ويبيع العبد من نفسه والصلح فيها عدل
 وهو بغير عوض أيضاً يكون كالعتق مع إبرائه من الديون
 كذا من القصاص والتعزير وحده للكدف ذا تهوير³
 طلاقه وقف المساجد فذي تُسقط لا تنقل فاحذ ما حُذِي

¹ في نسخة:

خلطاً أو التزاماً إنشاء ملك وخرط الاختصاص في ذا السلك.

² في نسخة:

فهذه مسقطة للحصول من غير أن تنقله للبادل.

³ سقه.

القبض:

القبض منه ما بالاذن الشرعي فقط وما بإذن غير الشرع
الأول اللقطة والثوب إذا ألقته في بيتك ربح فخذ
مال اللقيط قبضه من غاصب ومال بيت المال مال الغائب
ومال محجور وللسعاة قد أذن الشارع في الزكاة
والثان قبضه بإذن البائع ما باع والمستام كالودائع
وفاسد البيع ورهنًا والهبات والصدقات والعواري الراجعات
ثالثها ما لم يكن إذن به من شرع أو من غيره كغصبه

الإقباض:

بالكيل والوزن وبالمناولة يكون الاقباض وبالنية له

الالتزام:

الالتزام ما يغير عوض كالنذر والضمان مطلقاً رضي

الخلط:

الخلط شائع وبين المثليين وكل ذاك شركة بلا مين¹

¹ في نسخة:

الخلط شائع كذبي المشتركة أو بين مثليين وكل شركة.

إنشاء الأملاك:

إنشاء الأملاك بإرقاق أخي كفر وإحياء الموات السريخ
والاصطياد، والحيازة لما يكون كالحشيش للإنشاء انتمى

الاختصاص:

الاختصاص بالمنافع يرى بسبقه* إلى مباحات الثرى¹
كمقعد** الأسواق والمساجد مناسك الحج فخذ فوائده²
والمدارس والاقطاعات، والرئط والأوقاف فيها تأتي

الإذن:

الإذن في الأعيان عندهم يفي وفي المنافع وفي التصرف
مثل طعام الضيف والمنائح وكالعواري³ من المسموح⁴
وكالحجامة والاصطناع بالخلق كالتركيل والإبضاع⁵

1 الأرض. * في نسخة: كسيدة. ** في نسخة: مقاعد.

2 في نسخة: فع الفوائد.

3 بتشديد الياء هنا؛ جمع غارية على أن الياء تخفف في الجمع والمفرد.

4 جمع مسموح.

5 قال الشيخ محمد الحسن: لعل الأقرب لعبارة التقيح لو قال:

كذا في الاصطناع والتصرف مثل الحجامة والإبضاع يفي

بنشر مرتب؛ فالاصطناع في الخلق والحجامة، والتصرف في التركيل والإبضاع.

الإتلاف:

وشرع الإتلاف للإصلاح أعني للاجساد أو الأرواح
وذاك كالطعام والذبائح وقطع عضو فاسد لصالح
وجاز للدفع بلا تخمين كقتلنا الصوال والموذنين*
كذا أجازوه لإعلاء الكلمة¹ إذ قتلوا له البغاة المسلمة
ولكعظيم الإله قد يجب قتل ذي الكفر وإفساد الصلب
كذاك للزجر كرجم الزاني لزجر غيره وقتل الجاني

الزجر والتأديب:

الزجر والتأديب بالتقدير كالحد أو بلاه كالتعزير
وهو مع المأثم للمكلف ودونه إن هو لم يكلف

وأضئ تمام نظم هذي الدرر تمام ذي القعدة عام يشكو**
نظم عبيد سائر العيوب محمد*** بن أحمد العقبوي
وفقه والمسلمين الله لما يحب ولما يرضاه
والحمد لله على إنعامه بحسن عونه على إتمامه

¹ قال الشيخ محمد الحسن: الأحسن لو قال: ... نظم الكلمة. * وقل من بكسره نطق.

** عام الثلاثين ومائتين وألف. *** مولود.

ثم صلاة الله توصى بالسلام على النبي المصطفى بدر التمام
 وآله وصحبه والسابقين من صحبه الأنصار والمهاجرين
 وكل تابع هؤلاء بالاسـتقامة والاتقـاء
 بجاههم يا ربنا تقبلا واجعل لوجه الله هذا العملـا
 وزد به يا ربنا إيماننا واشدد به في ديننا أيماننا
 وارقمه في ديوان عليونا¹ تشهد فيه المقربونا
 وارحم عبيدك المسيء ناظمه وتب عليه واغفر مآثمه
 واحتـم له حالا بالامن حاتمـه واختـم له بالخير عند الخاتمـه

انتهى

١ قولنا عليون: على لغة من يلزم جمع المذكر السالم -علما- الواو وفتح النون كقوله: ولها بالمطرون إلخ.

الفهرسة:

الصفحة:

العنوان:

1	مقدمة الطبعة الثانية:
6	خطبة الكتاب:
	الباب الأول في الاصطلاحات وفيه تسعة عشر فصلا
7	الفصل الأول: في الحد
8	الفصل الثاني في أصول الفقه
8	الفصل الثالث في الفرق بين الوضع والاستعمال والحمل
9	الفصل الرابع في دلالة اللفظ والدلالة باللفظ
10	الفصل الخامس في حقيقة الكلّي والجزئي
10	الفصل السادس في مسميات الألفاظ
	الفصل السابع في الفرق بين الحقيقة والجاز وأقسامهما
12	الفصل الثامن في التخصيص
13	الفصل التاسع في لحن الخطاب وفحواه وتبيينه ومفهومه واقضاءه ودليله

14	الفصل العاشر في مفهوم الحصر
15	الفصل الحادي عشر في حكم العقل
15	الفصل الثاني عشر في الحكم الشرعي وأقسامه
16	الفصل الثالث عشر في أوصاف العبادات
17	الفصل الرابع عشر فيما يتوقف عليه الأحكام
18	فوائد خمس
19	الفصل الخامس عشر في الرخصة والعزيمة
20	الفصل السادس عشر في القبح والحسن
21	الفصل السابع عشر في بيان الحقوق
21	الفصل الثامن عشر في بيان حقائق العموم ... إلخ
22	الفصل التاسع عشر في المعلومات
23	الباب الثاني في معاني حروف يحتاج إليها الفقيه
24	الباب الثالث في تعارض مقتضيات الألفاظ
25	فروع أربعة

27	الباب الرابع في الأوامر وفيه ثمانية فصول
31	سؤال
32	قاعدة فرض العين وفرض الكفاية
32	فوائد ثلاث
34	الباب الخامس في النواهي وفيه ثلاثة فصول
35	الباب السادس في العمومات وفيه سبعة فصول
41	الباب السابع في أقل الجمع
42	الباب الثامن في الاستثناء وفيه ثلاثة فصول
44	الباب التاسع في الشرط وفيه ثلاثة فصول
46	الباب العاشر في المطلق والمقيد
46	الباب الحادي عشر في دليل الخطاب
47	الباب الثاني عشر في الجمل والمبين والمأول وفيه ستة فصول
49	الباب الثالث عشر في فعله التي وفيه ثلاثة فصول

51	الباب الرابع عشر في النسخ وفيه خمسة فصول
54	الباب الخامس عشر في الإجماع وفيه خمسة فصول
57	الباب السادس عشر في الخبر وفيه عشرة فصول
64	الباب السابع عشر في القياس وفيه سبعة فصول
72	الباب الثامن عشر في التعادل والتراجيح وفيه خمسة فصول
76	الباب التاسع عشر في الاجتهاد
77	فروع ثلاثة
79	فصل فيمن يتعين عليه الاجتهاد
85	الباب العشرون في جميع أدلة المجتهدين
86	وفي تصرفات المكلفين
87	المصلحة المرسلة
	أبواب متفرقة